جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سياسات سعر الصرف وأثارها على تجارة مصر الخارجية (٢٠١٠:٢٠١٩)

Exchange rate Policies and their Implications on Egypt's Foreign Trade – (2010-2019)

إعداد

عايدة محمد عبد الرحمن خليل

إشراف

الأستاذ الدكتور: حسين صالح

أستاذ: معهد التخطيط القومي

بحث لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير المهني " التخطيط للتنمية المستدامة"

٢٠٢٠م

الشكر والتقدير

﴿... وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ..﴾

الآية ﴿٤٠﴾ من سورة النمل.

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم،

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الجليل الدكتور/ حسين صالح، الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا البحث، والذي لم يبخل على خلال فترة الدراسة والإشراف بتوجيهاته وإرشاداته ووقته من أجل الخروج بهذا البحث بأفضل صورة ممكنة، راجيةً من الله عز وجل أن يتم عليه الصحة والعافية.

موجز البحث

استهدف هذا البحث التعرف على أثر تغيرات سياسة سعر الصرف على تجارة مصر الخارجية " الصادرات- الواردات"، وتحليل تطورات سعر الصرف في الفترة من (٢٠١٠:٢٠١٩)، وتأثير خفض سعر صرف الجنيه المصري على الطبقات الاجتماعية (فقيرة، متوسطة، غنية)، وحجم التبادل التجاري بين مصر ودول العالم الخارجي، ومستويات العلاقة بين سعر الصرف، وتجارة مصر الخارجية " الصادرات والواردات"، ويعتبر سعر الصرف من أهم العناصر المؤثرة في تسوية الميزان التجاري، حيث رافق ذلك ظاهرة الارتفاع المتزايد في الأسعار فأصبح سعر الدولار في تزايد مستمر مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، في الفترة(٢٠١٠:٢٠١٩)، وتعدد أشكاله ومصادرة أدت إلى تداعيات كبيرة على الاقتصاد ككل، على الصادرات والواردات بشكل أكثر خصوصية وأصبح استقرار الأسعار هدفاً اقتصادياً تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية، ورافق التذبذبات في سعر الصرف لجوء الحكومة المصرية إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية ووفقاً لإملاءاتها والتي تؤثر بشكل أساسي في حجم الصادرات والواردات، ونتج عنهما تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية"،واستخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج التحليل الرباعي (swot analysis)، وأثر نسب التبادل الدولي على التجارة الخارجية.

وقد تبين أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر على مكونات الميزان التجاري، وأيضاً تؤثر على الطبقات الاجتماعية المختلفة، وكانت أهم النتائج أن تغيرات سعر الصرف تؤثر على الصادرات والواردات والمستوى العام للأسعار في الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩)، ووجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر صرف الجنيه المصري وقيمة الصادرات والواردات، ومن أهم التوصيات، تأهيل جهاز إنتاجي متطور ومنسجم ومتناسق مع مواردنا المادية والبشرية، مما يساعد على ترشيد الواردات وزيادة الصادرات.

Abstract

This research aimed to identify the impact of exchange rate policy changes on Egypt's foreign trade "exports -imports", and to analyze exchange rate developments in the period(٢٠١٠: ٢٠١٩), and the effect of the depreciation of the Egyptian pound exchange rate on the social classes (poor, medium and rich), The volume of trade exchange between Egypt and the countries of the outside world, the levels of the relationship between the exchange rate and Egypt's foreign trade "exports and imports", The exchange rate is considered one of the most important factors affecting the settlement of the trade balance،as this was accompanied by the phenomenon of increasing prices, the price of the dollar became constantly increasing, which led to a decrease in the value of the Egyptian pound, in the period (٢٠١٠: ٢٠١٩).

The multiplicity of its forms and confiscation led to great repercussions on the economy as a whole, on exports and imports in a more private way, and price stability became an economic goal pursued by all economic systems. The fluctuations in the exchange rate were accompanied by the Egyptian government's resort to borrowing from the international institutions and according to their dictates, which mainly affect

the volume of exports and imports, and resulted in the liberalization of the Egyptian pound exchange rate against foreign currencies. The research used the descriptive analytical method, the method of quad analysis (swot analysis), and the effect of international exchange rates on foreign trade, It has been found that exchange rate changes affect the components of the trade balance, as well as the different social classes, the most important results were that exchange rate changes affect exports and imports and the general level of prices in the period (٢٠١٠-٢٠١٩).and the existence of a statistically significant relationship between the Egyptian pound exchange rate changes and the value of exports and imports, one of the most important recommendations is to qualify an advanced production system that is in harmony with our material and human resources, which helps in rationalizing imports and increasing exports.

الكلمات الاسترشادية: سعر الصرف، معدل تغطية الصادرات للواردات، الميزان التجاري، ميزان العمليات الرأسمالية، ميزان العمليات الجارية، ميزان المدفوعات.

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير.....ب
موجز البحث..... ج
Abstract ..... ج
الكلمات الاسترشادية: .....د
قائمة المحتويات..... ه
مقدمة البحث: ١
أهمية البحث: ١
مشكلة البحث: ٢
أهداف البحث: ٢
منهجية البحث:..... ٢
حدود البحث: ٣
الدراسات السابقة:..... ٣
التعليق على الدراسات السابقة..... ٦
الفصل الأول: متابعة وتقييم سعر الصرف في مصر (٢٠١٠:٢٠١٩)..... ٧
-العلاقة بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات في مصر (٢٠١٠:٢٠١٩). ١٣
أ. تأثير سعر الصرف على الصادرات.....١٥
ب. تأثير سعر الصرف على الواردات.....١٩
الفصل الثاني: العلاقة بين تأثير سعر الصرف والتجارة الخارجية ٢٣
١. العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري:.....٢٣
٢. أثر نسب التبادل الدولي على الميزان التجاري:.....٢٤
٣. التحليل الرباعي " SWOT Analysis " للتجارة الخارجية: ٢٧
٤. تطور الاحتياطي الأجنبي في مصر: ٢٩
٥. تأثير فيروس كرونا (Covid ١٩)، على الصادرات والواردات في مصر:.....٣٠
النتائج والتوصيات ٣١
قائمة المراجع.....٣٣
الملاحق.....٣٦
المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي.....٣٦

قائمة الجداول

جدول رقم (١): تطور سعر صرف الدولار الامريكى بالجنيه المصري ٨
جدول رقم (٢): بيان برصيد الميزان التجاري في مصر من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩.....١١
جدول رقم (٣): العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات.....١٣
جدول رقم (٤): تأثير سعر الصرف على الحد من الواردات (بالمليون دولار).....٢٠
جدول رقم (٥): تابع تأثير سعر الصرف على الحد من الواردات ٢١
جدول رقم (٦): بيان عجز الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف.....٢٣
جدول رقم (٧): أثر نسبة التبادل التجاري الصافي مع دول الاتحاد الأوربي.....٢٤
جدول رقم (٨): أثر نسبة التبادل التجاري الصافي مع الدول العربية ٢٥
جدول رقم (٩): أثر نسبة التبادل التجاري الصافي مع دول العالم ٢٦
جدول رقم (١٠): التحليل الرباعي (SWOT ANALYSIS) للتجارة الخارجية ٢٧

قائمة الاشكال

شكل رقم (١): صادرات وواردات السلع والميزان التجاري الفترة (٢٠١٠:٢٠١٩) ١١
شكل رقم (٢): مقارنة بين قيمة الصادرات والواردات بالمليار جنيه ١٢
شكل رقم (٣): العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات.....١٣
شكل رقم (٤): تطور حركة الصادرات والواردات المصرية ١٤
شكل رقم (٥): يوضح نمو الصادرات منذ التعويم (بترولية وغير بترولية).....١٦
شكل رقم (٦): يوضح أبرز مكونات السلة التصديرية (هيكل الصادرات).....١٦
شكل رقم (٧): يوضح مخصصات دعم تنشيط الصادرات ١٨
شكل رقم (٨): يوضح ميزان المدفوعات.....١٨
شكل رقم (٩): يوضح العجز في الميزان التجاري.....١٩
شكل رقم (١٠): تطور قيمة الواردات المصرية من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩.....٢٢
شكل رقم (١١): بيان عجز الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف.....٢٣
شكل رقم (١٢): مراحل تطور الدين الخارجي خلال السنوات العشر الماضية ٣٠

مقدمة البحث:

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إلى تحرير قيمة العملة المحلية (الجنيه)، وزيادة الصادرات، وترشيد الواردات وزيادة الاستثمار الأجنبي والضبط المالي والنقدي، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، ويعد سعر صرف العملة محور برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ قرر المركزي المصري تحرير سعر الجنيه مقابل الدولار في الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، وقبل قرار "التعويم"، كان سعر صرف الجنيه يساوي نحو ٨,٨٨ جنيهات للدولار، ولامس بعد أيام ١٨ جنيها، وذلك بعد توسع حجم تداول الدولار في السوق غير الرسمي، وأيضا لأنه كان ضمن حزمة إجراءات في خطة للإصلاح الاقتصادي شملت عدداً من الخطوات التقشفية الأخرى، وفي إطار اتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولي وقّع صندوق النقد الدولي ومصر اتفاقية قرض بقيمة ١٢ مليار دولار بهدف "معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلّي وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص العمل"، وقد تضمّنت نقاط الضعف التي استهدفها البرنامج، سعر صرفٍ مُبالغ في قيمته (مع ارتفاع مقابل لسعرِ الصرف في السوق السوداء) وشحّ العملات الأجنبية في السوق الذي أدّى إلى تقويض نشاط القطاع الخاص بشكل كبير، وانخفاض حاد في احتياطي العملات الأجنبية، وعجزاً مالياً كبيراً، ومعدلاً مرتفعاً في الدين العام، (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧).

وشملت النقاط الأساسية في برنامج "تسهيل الصندوق الممدّد الذي قدّمه صندوق النقد الدولي والذي يسري لفترة ثلاث سنوات: تحرير نظام سعر الصرف (أي تعويم الجنيه المصري) وضبط أوضاع المالية العامة لخفض نفقات الموازنة وزيادة الضرائب وإجراء إصلاحات هيكلية عميقة وإلغاء تنظيمات مرتبطة بشركات الأعمال لتحفيز النمو الاقتصادي، (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧)

وتمثل سياسة سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، وآلية فعالة لحماية الاقتصاد القومي من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر، لذا وجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تطوره، وإعطاءه نوعاً من الاستقرار لأنه يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية، (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧).

ويعتبر الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع في الدولة وهو احد مكونات ميزان المدفوعات، وتؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري بحيث أن ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدى إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدى لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار ورادتها من السلع الأجنبية، وتحرير سعر الصرف يؤدى إلى زيادة الصادرات، وخفض الواردات، وذلك لان الصادرات أصبحت أسعارها منخفضة والواردات أصبحت أسعارها مرتفعة، وبالتالي في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي. (وزارة التجارة والصناعة المصرية، تقرير عن أداء الصادرات المصرية، ٢٠١٦).

أهمية البحث:

تم تخفيض سعر الصرف بناء على برنامج عمل الحكومة ٢٠١٦ وبرنامج صندوق النقد الدولي في ٢٠١٦، وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على تلك المتغيرات وما سعت إلية الحكومات المصرية المتعاقبة بتبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي تمثلت أهميتها في محاولة ضبط سعر الصرف بالتحرير والتعويم كأحد الأدوات لتقليل الصدمات

الداخلية والخارجية لمواجهة الضغوط الاقتصادية العالمية، وكذلك التركيز على أثار التعـويم علـى أداء الصـادرات والواردات والأدوات الاقتصادية المربوطة بهم، ومعرفة:

- انعكاسات أداء سعر الصرف على تجارة مصر الخارجية، وخاصة الصادرات والواردات.
- تأثير خفض سعر صرف الجنيه المصري على الطبقات الاجتماعية (فقيرة، متوسطة، غنية).
- درجة ومستويات العلاقة بين سعر الصرف، وتجارة مصر الخارجية "الصادرات والواردات".

والخروج بتوصيات قد تفيد في زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات، وتعد التقلبات في أسعار صرف العملات ذات أهمية بالغة على اقتصاد الدولة، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياساً لحجم معاملاتها.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن تحرير سعر الصرف كان يستهدف خفض العجز في الميزان التجاري المصري ، وخفـض قيمـة الواردات وزيادة قيمة الصادرات، إلا أنه عقب تنفيذ قرار تحرير سعر الصرف لوحظ ارتفاع العجـز فـي الميـزان التجاري المصري، وأن الزيادة التي شاهدتها الصادرات المصرية ليست كما كانت متوقعة أو مستهدف لها قبل تحرير سعر الصرف، وشهدت الصادرات المصرية تراجعاً حيث انخفضت إلى ٢٢,٢٤٥ مليار دولار في ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ثم إلى ١٨,٧٠٤ مليار في ٢٠١٥/ ٢٠١٦، ثم عاودت الارتفاع إلى ٢١,٧٢٨ مليار دولار في ٢٠١٦/ ٢٠١٧، لتواصـل الارتفاع إلى ٢٥,٨٢٧ في ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وتواصلت أيضاً الارتفاع إلى٢٨,٤٩٥ مليار دولار في ٢٠١٨/٢٠١٩، أما بالنسبة للواردات المصرية فقد شهدت زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة لتصل إلى نحـو ٧٢ مليـار دولار، (الجهـاز المركزي لتعبئة والإحصاء)، ومن هنا ظهرت أهمية دراسة تأثير تحرير سعر الصرف على تجارة مصـر الخارجيـة بصفة عامة، في ظل التغيرات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد المصري، والتي كان لسعر الصرف دور كبير فيها ولجوء الحكومة المصرية إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية ووفقاً لإملاءاتها والتي تؤثر بشكل أساسي في حجم الصادرات والواردات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات، والميزان التجاري، وميزان الخدمات، وميزان العمليات الجارية وميزان المدفوعات، والاحتياطي العام، والمديونية، وكذلك التعرف على:

- تطورات سعر الصرف في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠١٠:٢٠١٩).
- تأثير خفض سعر صرف الجنيه المصري على الطبقات الاجتماعية (فقيرة، متوسطة، غنية).
- حجم التبادل التجاري بين مصر ودول العالم الخارجي.
- درجة ومستويات العلاقة بين سعر الصرف، وتجارة مصر الخارجية "الصادرات والواردات".

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، في وصف وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الاقتصادية، ومنهج التحليل الرباعي (swot analysis)، وأثر نسب التبادل الدولي على الميزان التجاري مع دول الاتحاد الأوربي والدول العربية ودول العالم.

حدود البحث:

سيتم دراسة أثر تغيرات سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية "الصادرات، والواردات"، في الفترة الزمنية (٢٠١٠: ٢٠١٩).

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات باللغة العربية

أ- دراسة عبد السلام، وعبد الحليم (٢٠١٩)، بعنوان "أثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية" للفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٨)، وهدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية، وقياس أثر تحرير سعر الصرف على أهم الصادرات والواردات الزراعية المصرية، وكانت أهم نتائج الدراسة هي:

- أن متوسط معدل التغطية للتجارة الخارجية الكلية خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٨) يبلغ نحو ٣٨,٩%، وأن متوسط معدل التغطية للتجارية الخارجية الزراعية خلال فترة الدراسة يبلغ نحو ٣٧,٥%، مما يشير إلى عدم قدرة الدولة على تغطية وارداتها الكلية أو الزراعية من حصيلة الصادرات الكلية أو الزراعية.
- وجود فجوة بين الصادرات والواردات المصرية الكلية والزراعية وبلغ معدل التبعية للتجارة الخارجية الكلية نحو ٢٣,٣%، وبلغ حوالي ٢,٣٤% للتجارة الخارجية الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة.
- وبلغت قيمة المرونة الدخلية للطلب على الواردات نحو ٠,٠١١% مما يعنى أن زيادة الدخل القومي بمقدار ١٠% يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات بمقدار ٠,١١%، ويدل انخفاض هذه القيمة إلى ضعف استجابة التغير في الكمية المطلوبة من الواردات نتيجة التغير في الدخل القومي.

ب- دراسة ماهر حسن (٢٠١٨)، بعنوان "تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر" للفترة (١٩٧٠- ٢٠١٧)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لتغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري على كل من الصادرات والواردات المصرية، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- وجود علاقة عكسية بين قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري مع الصادرات.
- وجود علاقة طردية بين قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري مع الواردات.
- وجود علاقة طردية بين كل من (عدد السكان، إجمالي التكوين الرأسمالي، والتضخم) مع الصادرات،

ج- دراسة قابيل، عبد العظيم (٢٠١٧)، بعنوان "أثر تعويم الجنيه المصري على أداء التجارة الخارجية: الصادرات والواردات المصرية ، كنموذج للقياس، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر العلاقة بين تعويم الجنيه المصري سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من " حجم التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات" وتوابع تلك العلاقة بين التعويم وأثرة على ميزان المدفوعات والناتج المحلى الإجمالي، والرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم وأسعار العملات المحررة في السوق بعد التعويم، وتأثير ذلك كله على كفاءة الصادرات المصرية ودورها في توفير العملات الأجنبية وأثر ذلك بالتبعية على الإنتاج وكبح جماح الواردات من السلع الاستهلاكية وخفض معدلات الأسعار أمام المواطنين المصريين، وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة عكسية بين تعويم الجنيه في فترة التعويم الأولى والثانية (الأولى ٢٠٠٣، الثانية ٢٠١٦/٢٠١٧)، زيادة متوسط الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وزيادة معدل نمو الصادرات وانخفاض معدل نمو الواردات، وارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي.

د- دراسة الحديدي، الشيماء وآخرون (٢٠١٧) بعنوان" أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٨٥- ٢٠١٥ دراسة حالة مصر، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، وكيفية الوصول للتوازن في سعر الصرف والميزان التجاري، والاهتمام بدراسة سعر الصرف والميزان التجاري وتوضيح تأثير الأول علي الثاني ومعرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف المصري، وتوصلت الدراسة إلى:

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، بمعني إذا زاد سعر الصرف تقل الصادرات وهذا يؤثر بالسالب على ميزان المدفوعات أي يحدث عجز. وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري.
- هناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف، وهذا علي عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات وسعر الصرف وقد يرجع ذلك إلى عوامل أخري تؤثر على الواردات بخلاف سعر الصرف. وتوجد العلاقة العكسية بين الواردات وسعر الصرف في حالة السلع الكمالية وهذا يخالف القاعدة العامة التي تنص على "أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات" وهذا ما يحدث في السلع الضرورية مثل القمح، وإن سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري.

ه- دراسة فوزية (٢٠١٦)، بعنوان انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلى (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تغير سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلى، وتوصلت الدراسة إلى: سعر صرف الدينار الجزائري يؤثر ويتأثر بكل من النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال الدولية عبر عدة قنوات مثل سعر الفائدة، مخزون احتياطي الصرف الأجنبي، أسعار البترول.

و- دراسة البنداري (٢٠١٦)، بعنوان: تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد إلى جانب وضع الإجراءات المناسبة لعلاج أو حتى التخفيف من أزمة العملة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري، وتوصلت إلى:

- وجود سعرين للدولار أحداهما بالبنوك والأخر يمثل أحد المشكلات التي يعاني منها المستوردين.
- ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري سيشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء مشروعات جديدة في مصر لخدمة الاقتصاد المصري.
- الوصول لسعر الصرف الحقيقي للجنيه يطمئن المستثمر الأجنبي عند الدخول إلى الأسواق المصرية.

ز- دراسة اليامنة الداوي (٢٠١٦) بعنوان "أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية "حالة الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات والواردات، واستخدم الباحث نموذج دالة الواردات، ونموذج دالة الصادرات، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف والصادرات، وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف والواردات، يعتبر تنويع الاقتصاد حل أنسب لمواجهة تقلب سعر الصرف في مواجهة التجارة الخارجية.

ح- دراسة أمنية حلمي (٢٠١٥)، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وتوصلت الدراسة إلى:

- المغالاة في القيمة الحقيقية للجنيه يؤثر سلباً على الميزان التجاري الكلى في الأجلين القصير والطويل، وسلباً على الميزان التجاري غير البترولي في الأجل الطويل.
- التوسع في الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابا على الميزان التجاري غير البترولي في الأجل الطويل.

- التوسع في المعروض النقدي يؤثر إيجابا على الميزان التجاري الكلى في الأجلين القصير والطويل، وسلباً على الميزان التجاري غير البترولي في الأجلين القصير والطويل.

ط- دراسة لطفي (٢٠١٢)، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في جمهورية مصر العربية هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات المصرية وبين التقلبات في سعر صرف الجنيه، سعر الصرف الفعال، الدخل العالمي، ومعدلات التبادل الدولي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، وتم تطبيق كلا من نموذج الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ من أجل التحقق من هدف الدراسة. وبناء علي هذين النموذجين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن تقلبات سعر الصرف تؤثر تأثيرا سلبيا علي نمو الصادرات المصرية، حيث تؤدي حالة عدم التأكد الناشئة عن التقلبات إلى تفضيل المتعاملين في التجارة إلى تفضيل التجارة في الداخل عن التجارة في السواق الدولية.

ي- دراسة عمار (٢٠١٠)، بعنوان: تأثير سعر الصرف على الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد المصري، هدفت الدراسة بحث أثر تخفيض قيمة الجنيه المصري على الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد المصري بالإضافة إلى غيرة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلى الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلى الإجمالي، فكلما أرتفع سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة الجنيه المصري) انخفاض الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وهذه العلاقة ضعيفة.
- توجد علاقة طردية بين كل من الاستثمار والصادرات مع الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (فزيادة الصادرات والاستثمارات يعمل على زيادة الناتج المحلى الإجمالي).
- توجد علاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلى الإجمالي، وتوجد علاقة عكسية ضعيفة بين الناتج المحلى الإجمالي والإنفاق الحكومي.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

أ- دراسة (Ahmed, Qasim٢٠١٧).

تناولت هذه الدراسة "تأثير سعر الصرف على الصادرات في حالة باكستان "، وهدفت إلى دراسة أثر سعر الصرف على الصادرات في باكستان باستخدام السلاسل الزمنية في الفترة من (١٩٧٠: ٢٠١٥)، وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف له تأثير سلبي ولكنه غير هام على صادرات باكستان، في حين أن دخل العالم له تأثير إيجابي وكبير على الصادرات.

ب- دراسة (Bazargan, Lotfalipour ٢٠١٤).

تناولت هذه الدراسة "تأثير تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري لإيران "، وهدفت إلى دراسة أثر تقلب أ سعار الصرف على الميزان التجاري الإيراني، وتقدير أثر تقلب سعر الصرف الحقيقي على ميزان التجارة في إيران خلال الفترة من (١٩٩٣: ٢٠١١)، وتوصلت الدراسة إلى: لا يوجد تأثير كبير لسعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري، ويجب على الحكومة تنفيذ سياسة تركز على إنتاج السلع البديلة، ولا يمكن الاعتماد على تقلب أسعار الصرف الحقيقة في إدارة الميزان التجاري الإيراني.

ج- دراسة (Ayen٢٠١٤)

تناولت هذه الدراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الناتج : حالة الاقتصاد الأثيوبي خلال الفترة(١٩٩٨-٢٠١٠)، واستنتجت الدراسة أن تخفيض قيمة العملة له أثر انكماشي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ومحايد في الأجل القصير، والسياسة النقدية لها أثر إيجابي على الناتج ، بينما الإنفاق الحكومي كان له أثر سلبي على الناتج، وتؤكد الدراسة أن الحكومة

الأثيوبية لا يمكن أن تترك العملة الأثيوبية تتحدد طبقًا لقوى العرض والطلب ولكنها تتدخل في السوق لتحقيق الاستقرار، وتؤكد الدراسة بشكل كبير على أهمية السياسة النقدية ودورها الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

د- دراسة (Bristly,٢٠١٣)

هدفت هذه الدراسة إلى "دراسة تقلب سعر الصرف وتصدير بنجلاديش"، هدفت هذه الدراسة لمعرفة كيف يؤثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في بنجلاديش من خلال منهج التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى: أن انخفاض سعر الصرف له تأثير ايجابي على الصادرات.

التعليق على الدراسات السابقة

ومن خلال عرض الدراسات السابقة، نلاحظ أن عدداً كبيراً من الباحثين تناولوا تأثير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلى، والميزان التجاري، وعلى النمو الاقتصادي، والعوامل المؤثرة في انتقال أسعار الصرف، وأعطوا نتائج مختلفة بخصوص أثر تخفيض قيمة العملة على نمو الناتج الحقيقي، أو المتغيرات الاقتصادية الأخرى كان له آثار توسعية، وفي بعض الحالات كانت التخفيض في قيمة العملة له نتائج مختلفة، بمعنى أنه يوجد آثار انكماشية وآثار توسعية في الأجل القصير والأجل الطويل وفي بعض الدول الأخرى كان أثر تخفيض قيمة العملة محايد على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

هذا الاختلاف في النتائج بخصوص تخفيض قيمة العملة كان ناتج من اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول محل الدراسة بجانب النماذج القياسية المستخدمة والمتغيرات الاقتصادية المستخدمة.

والجديد في هذه الدراسة تناولها لأثر سياسة سعر الصرف على تجارة مصر الخارجية ونخص منها الصادرات والواردات، خلال الفترة الزمنية ما بين (٢٠١٠:٢٠١٩)، مع الأخذ بعين الاعتبار لعامل مهم لم تتطرق له الدراسات السابقة وهو الاستقرار السياسي بشكل وصفى، حيث شهدت هذه الفترة العديد من مراحل عدم الاستقرار، والمختلف في هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو معرفة أثر الانتقال بين مرحلتين مختلفتين من أنواع الصرف " سعر الصرف المدار وسعر الصرف الحر" وبيان أثره على قطاع التجارة الخارجية وخاصة الصادرات والواردات المصرية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي:

١. من خلال جمع الإطار النظري، وتحديد المتغيرات واختيار منهج الدراسة وإجراءاتها والأساليب الإحصائية، والتعرف على كيفية تحليل الأبعاد الخاصة بمحاور ومتغيرات الدراسة.
٢. كما استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد أهداف الدراسة وأهميتها والمناهج المستخدمة في تطبيقها كما أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في صياغة الأسئلة البحثية.

الفصل الأول

متابعة وتقييم سعر الصرف في مصر (٢٠١٠:٢٠١٩)

بالاطلاع على الأدبيات والدراسات المرتبطة مثل دراسة(عبد اللطيف،٢٠١٧،٤٥) و(العبيدي، المشهداني،٢٠١٣، ٥٤) .....الخ، تبين أن سعر الصرف هو سياسة من السياسات التي يعتمد عليها برنامج عمل الحكومة في مـــارس ٢٠١٦، ووافق عليه صندوق النقد الدولي، وبناءاً عليه وافق على إعطاء مصر مبلغ ١٢ مليار دولار عل ستة دفعـــات لـــدعم الاقتصاد المصري، وتأتى أهمية سعر الصرف من علاقته بمستوى الأسعار في الداخل بالنسبة لمستوى الأســـعار فـــي الخارج، وفى تحديد العلاقة بين الإنتاج الداخلي وحجم كلا من الاستيراد والتصدير، (د. سامي، دراسات في الاقتصـــاد الدولي، ١٤٩).

سعر الصرف هو عبارة عن كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملـــة الأجنبية. وتتأثر تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات سلعية وخدمية بعوامل كثيرة أهمها التغيرات في ســـعر الصرف، لذلك تتناول هذه الدراسة بإيجاز تطورات سعر الصرف وآلية عمله لتحقيق توازن ميزان المـــدفوعات، ثـــم مناقشة أثر تغير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية تمهيدا لتقييم أثار تحرير سعر صرف الجنيه المصري فـــي نوفمبر ٢٠١٦، (سعر الصرف، التعريفة الجمركية وتحددها جداول التعهدات ودعم الصادرات، الإحلال محل الواردات وغيرها).

١. تقييم آثار تعويم الجنيه المصري

أعلن البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سوق النقد الأجنبي وإعطاء البنوك العاملـــة فـــي مصـــر المرونة الكاملة في تسعير النقد الأجنبي بيعا وشراء وفقا لآليات العرض والطلب، وسوف نتنـــاول الآثـــار الايجابيـــة والسلبية لسعر الصرف كما يلي:

الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف	الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف
– زادت الصادرات النفطية بحوالي ١,٩ مليار دولار. – زادت الصادرات غير النفطية بحوالي ١٦ مليار دولار. – الحد من الاستيراد ومنح فرصة لتعميق الإنتاج المحلي الصناعي. – زيادة عدد المشتغلين وتراجع نسبة البطالة إلى ١١,١٩% في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ – انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة ٨,٤% إي حوالي ٣,٣ مليار دولار. – انخفض عجز الحساب الجاري الذي يشمل السلع والخدمات. – تحسين التصنيف الائتماني لمصر وزيادة ثقة المؤسسات الدوليـــة بالاقتصـــاد المصري. – حققت مصر فائضا في ميزان المدفوعات بلغ ١٣,٧ مليار دولار فـــي العـــام	– ارتفاع تكلفة اســـتيراد الســـلع الأساســـية كـــالقمح والمـــواد البترولية بنسبة تقـــارب ٥٠% مما أدى إلى زيادة الدعم مـــن ٢٠٦إلى ٢٧٦ مليار جنيه. – زيادة أعباء الميزان التجـــاري للسلع – زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ٣٧٠ مليـــار جنيـــه لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٣١١

الماضي، مقابل عجز بلغ ٢,٨ مليار دولار في العام السابق له. – زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى ٣٧,٥ مليار دولار مقابل ١٩,٤ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٧. – ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٧,٩ مليار دولار، مقابل ٦,٩ مليار دولار في السنة السابقة نتيجة زيادة الاستثمارات في القطاع النفطي بحوالي ٢,٣ مليار دولار. – بلغ صافي مشتريات الأجانب من الأسهم المصرية بحوالي ٤٩٧ مليون دولار – حرية تحويل المستثمرين أرباحهم بالدولار، وحرية السحب والإيداع من العملات الأجنبية من البنوك – زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج. – القضاء على السوق الموازية. – ارتفاع عائدات السياحة. – ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٢% في الربع الرابع لعام ٢٠١٧. – زيادة إجمالي الودائع في البنوك بالعملات المحلية إلى ٢,٥ تريليون جنيه وتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.	مليار جنيه للعام السابق. – سجل التضخم أرقام قياسية بلغت ٣٤% – ارتفعت أسعار الفوائد ٧٠٠ نقطة – زيادة استثمارات البنوك في أذون الخزانة والسندات على حساب الأوراق المالية – تراجعت أرباح العديد من الشركات – زيادة تكاليف الإنتاج في المواد الغذائية والإسكان وغيرها مما أثر على محدودي ومتوسطي الدخل.

المصدر: د./ حسين صالح تطور التجارة الخارجية، ٢٠١٩

٢. تطورات سعر الصرف قبل وبعد تعويم الجنيه المصري.

إن قوة عملة أي دولة هي ناتج طبيعي لقوة اقتصادها، وليس العكس كما يعتقد البعض في مصر، حيث يعتبر سعر الصرف هو المرآة التي يرى الاقتصاد فيها دوره.

جدول رقم (١)

تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنيه المصري

في السوق الرسمي خلال الفترة (٢٠١٠:٢٠١٩)

السنة / البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
شراء	٥,٦٢	٥,٩٣	٦,٠٦	٦,٨٧	٧,٠٨	٧,٧٢	١٨,٤٥	١٧,٧٥	١٧,٨٦	١٥,٩٦
بيع	٥,٦٥	٥,٩٥	٦,١٠	٦,٩٢	٧,١٥	٧,٧٤	١٨,٨٨	١٧,٨٦	١٧,٩٧	١٦,٠٩

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية السنوية

– بعد الاطلاع على جدول رقم (١) ووفقاً لبيانات البنك المركزي، بلغ متوسط سعر الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠، ٥,٦٢ جنيه، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شهد سعر الدولار ارتفاعات متتالية، من ٥,٩٣ جنيه، عام ٢٠١١ إلى ٦,٠٦ جنيه، عام ٢٠١٢، وارتفع إلى ٦,٨٧جنيه، عام ٢٠١٣، وإلى ٧,٠٨جنيه، عام٢٠١٤، حتى

استقر عند ٧,٧٣ في يوليو ٢٠١٥، وظل ثابتاً نحو ثلاثة أشهر، حتى ارتفع إلى ٧,٧٨جنيه، وتصاعد سعر صرف الدولار بشكل مختلف خلال السنة المالية ٢٠١٦.

- وواصل رحلة الصعود أمام العملة المحلية خلال الشهر الذي تلي التعويم، رغم تشجيع البنوك المواطنين لتحويل مدخراتهم الدولاريه إلى الجنيه المصري، عبر طرح شهادات ادخارية بالجنيه بعائد يصل إلى ١٦%، ليصل إلى أعلى سعر للبيع في تاريخه وهو ١٩,٥٢ جنيه، ثم عاود الدولار الهبوط ليختتم عام ٢٠١٦ بقيمة ١٨,٨٣ جنيه، مما أدى إلى تباين وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد خلال هذه السنة المالية بالمقارنة بالسنة المالية السابقة، وذلك مع ضعف التعافي الاقتصادي بالدول المتقدمة بوجه عام، نتيجة لضعف الإنفاق الخاص والاستثمارات.
- وكذلك الطلب الخارجي، وارتفع سعر صرف الدولار مجدداً خلال يناير ٢٠١٧، ليصل إلى١٨,٨٩جنيه، رغم ارتفاع الاحتياطي الأجنبي نتيجة طرح المركزي لسندات خزانة بقيمة ٤ مليارات دولار قابلها زيادة في تحويلات المصريين في الخارج لتصل إلى ١,٦ مليار دولار، وبدأ الدولار في التراجع بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير نتيجة قلة طلب المستوردين على العملة الأجنبية بسبب العطلة السنوية بالصين، وتلقى المركزي ٤ مليارات دولار حصيلة بيع السندات الدولية ووصل إلى ١٥,٨٣ جنيه وهو أقل معدل له منذ التعويم، وتزامن موسم استيراد السلع الرمضانية مع شهر مارس وأبريل وهو ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ لسعر الصرف لتختتم تعاملات ابريل بـ١٨,١٣ جنيه، رغم تسلم مصر ٥٠٠ مليون دولار قيمة قرض البنك الإفريقي وارتفاع الاحتياطي النقدي لـ٢٨,٥١ مليار دولار.
- وشهد الدولار استقراراً نسبياً استمر نحو شهرين خلال مايو ويونيو ٢٠١٦عند حاجز ١٨,١جنيه، ليبدأ انخفاض سعر العملة الأمريكية مع بداية شهر يوليو، ليسجل ١٨,٨٧ جنيه في التعاملات الصباحية ليوم الاثنين ٣ يوليو، لكنه ما لبث أن تباينت حركته بين الصعود والهبوط الطفيف ثم الارتفاع النسبي خلال تعاملات شهر يوليو ويتباين سعره عند ١٧,٧ للشراء، و١٧,٦ للبيع منذ ذلك الحين.
- فقد تأثرت الدول المصدرة للسلع الأولية سلباً بالمستويات المنخفضة لأسعار تلك السلع في حين لم يكن لتحسين شروط التجارة لصالح الدول المستوردة الأثر الايجابي المتوقع كدعم للنمو.
- بالنسبة للتطورات الاقتصادية المحلية، شهدت السنة المالية ٢٠١٦ تباطؤ في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ ٢,٣% مقابل ٣,٤% خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، كما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق ٤,٣% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٤,٤% خلال عام ٢٠١٥.
- أما بالنسبة لأواخر عام ٢٠١٦ فقد شهد أعلى مستوى حيث بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في السوق ١٨,٤٥ جنيهاً للشراء، و١٨,٨٨ جنيهاً للبيع مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري.
- أما عام ٢٠١٧ فقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في السوق ١٧,٧٤ جنيهاً للشراء، ١٧,٨٦ جنيهاً للبيع، فقد شهد سعر صرف الدولار تحسناً نسبياً عن عام ٢٠١٦.
- شهد سعر صرف الجنيه المصري استقراراً نسبياً تجاه الدولار عام ٢٠١٨، ولكن هذا الاستقرار محصور فقط في السوق الرسمي حيث كان معدل الصرف للدولار في عام ٢٠١٨، ١٧,٨٦جنيهاً للشراء، و١٧,٩٧ جنيهاً للبيع،

بينما معدل الصرف للدولار لعام ٢٠١٩، ١٥,٩٦ جنيهاً للشراء، و١٦,٠٩ جنيهاً للبيع، مما يدل على أن أسعار الدولار تشهد تراجعاً تدريجياً أمام الجنيه المصري في البنوك العاملة في مصر نحو ١,٥جنيهاً منذُ بداية عام ٢٠١٩، لتصل إلى أدنى مستوى في أكثر من عامين.

- ويرجع أسباب هبوط أسعار الدولار أمام الجنيه إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي للسوق المصري والجهاز المصرفي منذُ بداية عام ٢٠١٩ وحتى الآن.
- وشهد شهر يناير وفبراير لعام ٢٠١٩ زيادة ملحوظة في التدفقات الدولاريه للجهاز المصرفي بعد دخول ٢ مليار دولار البنك المركزي قيمة الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي، وأيضا ٤ مليارات دولار قيمة سندات دولاريه باعتها وزارة المالية في الأسواق الدولية.
- كما شملت تدفقات العملات الأجنبية ٤ مليارات دولار من صناديق عالمية للاستثمار في الأوراق المالية وأدوات الدين المحلية إلى جانب ٤ مليارات دولار تنازلات من العملاء عن العملات الأجنبية في شهر فبراير فقط، "بحسب بيانات البنك المركزي المصري".
- يلعب سعر الصرف دورا كبير في تحديد حجم الصادرات والواردات، حيث انه يمكن بتحديد سعر الصرف أن يترتب على ذلك أن تكون أسعار المنتجات المحلية لدولة ما رخيصة نسبيا بالنسبة للدول الأجنبية وفى ذات الوقت تكون أسعار منتجات الدول الأجنبية مرتفعة نسبيا بالنسبة للدولة التي قامت بتحديد سعر صرف عملتها، ومن ثم يلعب سعر الصرف هذا الدور بالغ الأثر في التأثير في كمية الصادرات والواردات.

٣. تطور التجارة الخارجية

بالمسح المرجعي والدراسات المرتبطة بالموضوع مثل دراسة (د. حسين صالح، ٢٠١٩ :١٧)، تبين أن الصادرات المصرية شهدت انخفضت في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ٢٣,٨٧٣ مليار دولار عن الأعوام السابقة والذي كانت تبلغ ٢٥,٩، ثم ارتفعت الصادرات إلى ٢٦,٩٩٢ مليار دولار في ٢٠١٠/ ٢٠١١، إلا أنها تراجعت إلى ٢٥,٠٧١ مليار في ٢٠١٢/٢٠١١، ثم ارتفعت إلى ٢٦,٩٨٨,١ مليار في ٢٠١٢/ ٢٠١٣، لتعاود الانخفاض الطفيف إلى ٢٦,٠٢٢ في ٢٠١٣/ ٢٠١٤، وانخفضت إلى ٢٢,٢٤٥ مليار دولار في ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ثم إلى ١٨,٧٠٤ مليار في ٢٠١٥/ ٢٠١٦، ثم عاودت الارتفاع إلى ٢١,٧٢٨ مليار دولار في ٢٠١٦/ ٢٠١٧، لتواصل الارتفاع إلى ٢٥,٨٢٧ في ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وتواصلت أيضاً الارتفاع إلى٢٨٤٩٥ في ٢٠١٨/٢٠١٩.(المصدر الجهاز المركزي لتعبئة والإحصاء).

ونظرا لقوة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري تم اتخاذ مؤشرات سعر الصرف والميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠١٠: ٢٠١٩ من اجل دراسة أثر تحرير سعر الصرف على كل منها ويتضح ذلك في الآتي:

جدول رقم (٢)

بيان برصيد الميزان التجاري في مصر من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩

السنة	صادرات السلع والخدمات القيمة بالمليار دولار	واردات السلع والخدمات القيمة بالمليار دولار	رصيد الميزان التجاري (صادرات – واردات)
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣٨٧٣,١	−٤٨٩٩٣,١	−٢٥١٢٠,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٩٩٢,٥	−٥٤٠٩٥,٥	−٢٧١٠٣,٠
٢٠١٢/٢٠١١	٢٥٠٧١,٩	−٥٩٢١٠,٩	−٣٤١٣٩,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٩٨٨,١	−٥٧٦٨٢,٨	−٣٠٦٩٤,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠٢٢,٦	−٦٠١٨١,٩	−٣٤١٥٩,٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٢٢٤٥,١	−٦١٣٠٥,٥	−٣٩٠٦٠,٤
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨٧٠٦,٤	−٥٧٣٨٧,٧	−٣٨٦٨١,٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١٧٢٨,٢	− ٥٩٠٠٣,٠	−٣٧٢٧٤,٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٥٨٢٧,٠	− ٦٣١٠٣,٠	−٣٧٢٧٦,٠
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٨٤٩٥,٠	−٦٦٥٢٩,٤	−٣٨٠٣٤,٤

المصدر: تقارير البنك المركزي المصري أعداد مختلفة

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=EG
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?locations=EG

شكل رقم (١)

صادرات وواردات السلع والميزان التجاري الفترة (٢٠١٠:٢٠١٩)

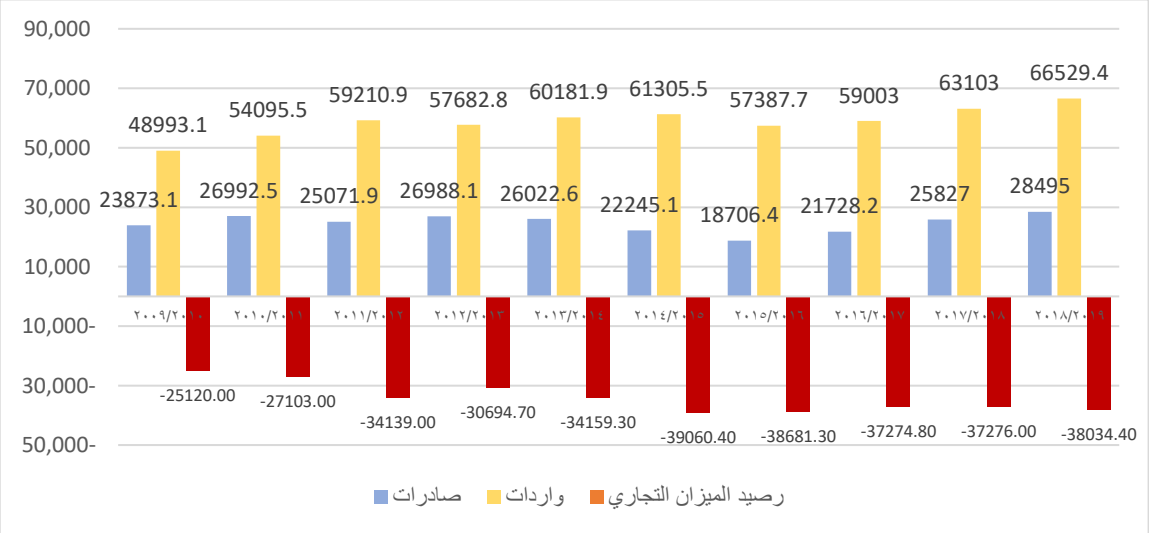

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

من الجدول رقم (٢)، والشكل رقم (١) يتبين أنه شهدت مصر في السنة المالية (٢٠١٠ – ٢٠١١)، في ثورة ٢٥ يناير حالة من عدم الاستقرار الأمني وانعكاساته السلبية على حركة التجارة والاستثمار والسياحة والنقل وانخفاض معدلات التشغيل والإنتاج وانخفاض الناتج المحلى الإجمالي، وقد أسفرت معاملات مصر مع العالم الخارجي خلال هذه السنة المالية عن عجز بميزان المدفوعات بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار.

(٢٠١١-٢٠١٢) ارتفع عجز الميزان التجاري بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية عند مستواها السابق وانعكس ذلك على انخفاض نسبة تغطيط حصيلة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية، (ا.د. أمنية حلمي: تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري)،

أما خلال السنة المالية (٢٠١٢ – ٢٠١٣) كان هناك فائض كلى في ميزان المدفوعات وتراجع في عجز الميزان التجاري ويرجع ذلك إلى ارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤,٧ %.

خلال السنة المالية (٢٠١٣- ٢٠١٤) ارتفع عجز الميزان التجاري نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية وتراجع حصيلة الصادرات السلعية.

في السنة المالية (٢٠١٤-٢٠١٥) ارتفع العجز في الميزان التجاري نظرا لتراجع حصيلة الصادرات السلعية لتراجع حصيلة الصادرات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول العالمية وزيادة الكميات المعروضة منه وفى ذلك الوقت ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بالإضافة لتراجع صافي التحويلات الجارية.

شهدت الصادرات المصرية للعالم ارتفاعاً خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨، لتصل إلى ٢٩,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨، مقارنة بـــ ٢٦,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧، و٢٢,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦، و٢٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥، كما زادت قيمة الصادرات في النصف الأول من عام ٢٠١٩، بنسبة ٢% لتصل إلى ١٥,٣ مليار دولار خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠١٩، مقارنة بـــ ١٥ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨.المصدر الجهاز المركزي لتعبئة والإحصاء.

شكل رقم (٢)

مقارنة بين قيمة الصادرات والواردات بالمليار جنيه

خلال عامى ٢٠١٥ و ٢٠١٩

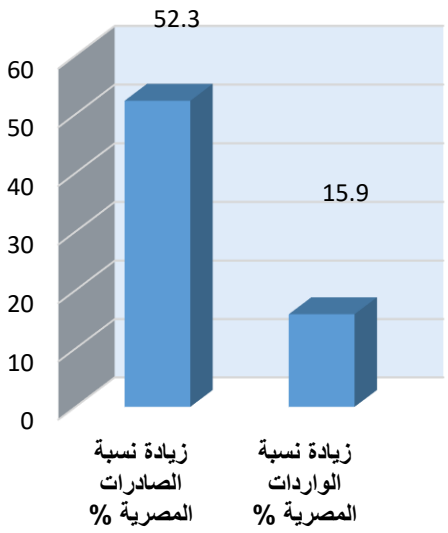

ويتضح مما سبق زيادة الصادرات بمعدلات تفوق الزيادة في الواردات، لتصل نسبة زيادة قيمة الصادرات عام ٢٠١٩ إلى ٥٢,٣%، مقارنة بعام ٢٠١٥، في حين وصلت نسبة زيادة قيمة الواردات عـــام ٢٠١٩، إلـــى ١٥,٩%، مقارنة بعام ٢٠١٥، كما تحسن هيكل الـــواردات بانخفـــاض استيراد السلع الاستهلاكية وزيادة استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة، إذ ارتفع استيراد مستلزمات الإنتاج من مواد خام وسلع وسيطة خـــلال عام ٢٠١٩ لـــــ ٤٧,٧% من إجمالي الواردات، مقارنة بـــــ ٤٣,٧% عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٤ نقاط مئوية، كما ارتفـــع اســـتيراد الوقـــود بمعدلات طفيفة ليسجل ١٥,٥% من إجمالي الـــواردات عـــام ٢٠١٨، مقارنة بـــ١٥,٤% عام ٢٠١٥، بزيادة طفيفة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في المقابل انخفض استيراد السلع الاستهلاكية لـــــ ٢٤,٥% مـــن إجمـــالي الواردات عام ٢٠١٨، مقارنة بـــ ٢٨% عام ٢٠١٥،

بانخفاض قدره ٣,٥ نقطة مئوية، وكذلك انخفض استيراد السلع الاستثمارية لـــــ ١٢,٣% من إجمالي الواردات عـــام ٢٠١٩، مقارنة بـــ ١٢,٩% عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ٠,٦ نقطة مئوية.

- العلاقة بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات في مصر (٢٠١٠:٢٠١٩).

تغير سعر الصرف يعنى تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها، ويساهم هذا التغير في أحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، ففي حالة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية الذي يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية، وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات، (دياب،٢٠١٠،ص ٢٣).

وأيضاً إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توافر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية، وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات، الساعدي، وعبد،٢٠١١، ص٤.)

يؤثر سعر الصرف في كافة جوانب الحياة الاقتصادية، حيث يمتد تأثيره الي كل من أسواق المال، والاستثمار الدولي والتجارة الدولية ومن ثم رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام من خلال تأثيره على تكاليف وإيرادات المعاملات بالعملات الأجنبية، كما تؤثر التقلبات فيه على قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية.

جدول رقم (٣)

العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات

السنة	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	سعر الصرف الرسمي
٢٠١٠	٢٣٨٧٣,١	-٤٨٩٩٣,١	٥,٦٢
٢٠١١	٢٦٩٩٢,٥	-٥٤٠٩٥,٥	٥,٩٣
٢٠١٢	٢٥٠٧١,٩	-٥٩٢١٠,٩	٦,٠٦
٢٠١٣	٢٦٩٨٨,١	-٥٧٦٨٢,٨	٦,٨٧
٢٠١٤	٢٦٠٢٢,٦	-٦٠١٨١,٩	٧,٠٨
٢٠١٥	٢٢٢٤٥,١	-٦١٣٠٥,٥	٧,٧٢
٢٠١٦	١٨٧٠٦,٤	-٥٧٣٨٧,٧	١٨,٤٥
٢٠١٧	٢١٧٢٨,٢	-٥٩٠٠٣,٠	١٧,٧٥
٢٠١٨	٢٥٨٢٧,٠	-٦٣١٠٣,٠	١٧,٨٦
٢٠١٩	٢٨٤٩٥,٠	-٦٦٥٢٩,٤	١٥,٩٦

شكل رقم (٣)

العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات

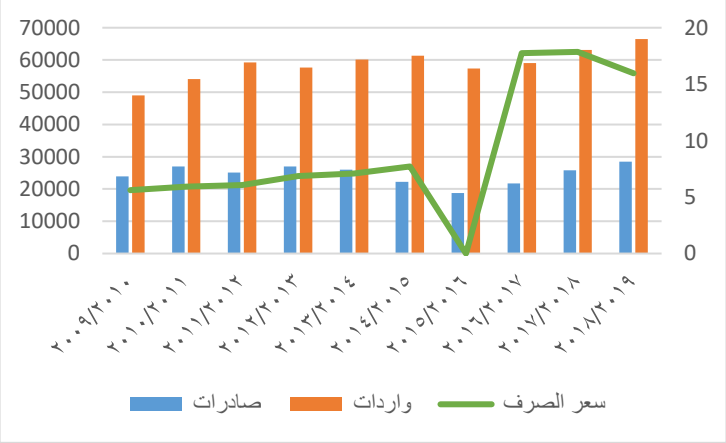

المصدر: تقارير سنوية للبنك المركزي أعداد مختلفة

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=EG
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?locations=EG
http://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=EG

من خلال الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣) الذي يوضح العلاقة بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات في جمهورية مصر العربية، يمكن استنتاج:

- زادت الصادرات من ١٨,٧مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٢٨,٤ مليار دولار عام ٢٠١٩، بنسبة نمو ٥٢,٣%.
- زادت الواردات من ٥٧,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٦٦,٥مليار دولار عام ٢٠١٩ بنسبة نمو ١٥,٩%.

- انخفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار من ٧,٧٢ جنيه إلى ١٨,٤٥ جنيه بمعدل انخفاض ١٣٩%.
- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، وهناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات.

شكل رقم (٤)

تطور حركة الصادرات والواردات المصرية

مقارنة بتطور سعر الصرف خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى٢٠١٩

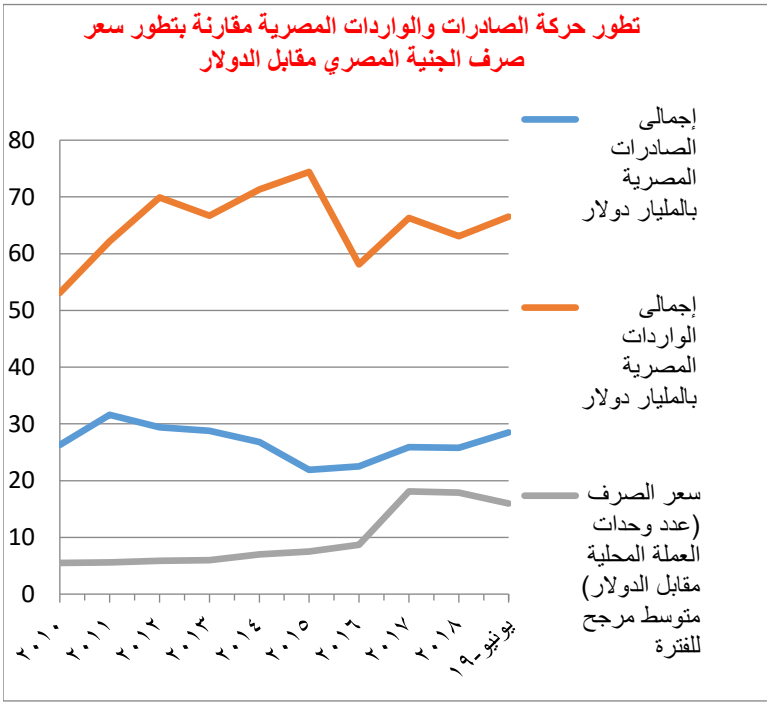

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة +

com trade data base, unite nations

توضح الجداول والأشكال السابقة تطورات سعر الصرف والواردات والصادرات، وأسباب تلك التغيرات ويتضح ذلك كالتالي:

عند رصد التأثير المتوقع نتيجة قرار تحرير سعر الصرف على بند الصادرات، فأنه من المفترض من الناحية النظرية أن ترتفع الصادرات عند قيام دولة ما بخفض قيمة عملتها لكن لا يمكن تحقيق هذا الأمر سوى من خلال عدة شروط أهمها أن يكون المعروض من السلع المنتجة محلياً القابلة للتصدير متمتعاً بدرجة عالية من المرونة، بمعنى أن تكون لدى الاقتصاد الذي قام بتخفيض قيمة عملته القدرة على زيادة الإنتاج المخصص للتصدير لمواجهة الطلب الخارجي المفترض أن يزيد عقب انخفاض أسعار السلع المصدرة عند تقويمها بالدولار، وأيضا وجود طاقات إنتاجية عاطلة، إذ إنه لا يمكن الحديث عن زيادة التصدير في ظل عدم وجود طاقات معطلة تواكب الطلب الخارجي المتوقع، ويمكن القول إن الصادرات المصرية –غير البترولية – كانت آخر المستفيدين من قرار تحرير سعر الصرف «التعويم»، وهذا الأمر تؤكده البيانات الصادرة عن وزارة التجارة وقطاع كبير من المصدرين أنفسهم، وعلى الرغم أن أغلب تلك البيانات يشير إلى وجود نمو في أرقام التصدير، إلا أن البيانات ذاتها تؤكد «تواضع» النمو، وعدم الوصول إلى الهدف الذي كان يتوقعه صانعو القرار عقب خفض قيمة الجنيه بأكثر من النصف.

وفقاً لأحدث إحصاءات وزارة التجارة فإن الصادرات المصرية حققت خلال عام ٢٠١٩ الحالي نمواً نسبته ١٤,٣% حيث بلغت ١٤ ملياراً و٨٩٢ مليون دولار مقابل ١٣ ملياراً و٢٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨، أي بزيادة نحو ١,٨ مليار دولار، لكن الجانب الآخر من البيانات يقول إن تلك الزيادة تم ابتلاعها من خلال زيادة حركة الاستيراد، حيث حققت الواردات نسبة زيادة ١٥,٢%، وبلغت قيمتها ٣٨ ملياراً و١٥٦ مليون دولار مقارنة بـ ٣٣ ملياراً و٩٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧، أي بزيادة نحو ٥ مليارات دولار.

صحيح أنه حال تحقق ثبات معدلات النمو المذكورة فإن الصادرات قد تصل إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار، بنهاية عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وتلك ستكون أكبر قيمة لبند التصدير منذ عام ٢٠١٠، حيث سجلت قيمة الصادرات عام ٢٠١١ نحو ٢٣,٣ مليار دولار، وانخفضت في ٢٠١٢ إلى ٢٢,٨ مليار دولار، ثم ٢٢,١ مليار دولار في ٢٠١٣، وسجلت ٢٢,٣ مليار دولار في ٢٠١٤، لكنها تعرضت لكبوة شديدة في ٢٠١٥ لتصبح ١٨,٧ مليار دولار، غير أن هناك من يرى أنه حتى حال الوصول إلى تلك الزيادة، فإنها لا تتناسب مع الانخفاض الحالي في قيمة الجنيه المصري.

وبحسب ورقة عمل أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية فإن النمو الأخير في الصادرات يأتي نتيجة تحرير سعر الصرف، حيث إن انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار قد أكسب السلع المصرية ميزة تنافسية في السوق العالمية، كونها قد أصبحت أرخص من ذي قبل، ومن ثم يستطيع المستورد الأجنبي بعد التعويم أن يحصل على كمية من السلع أكبر من تلك التي كان يمكنه الحصول عليها بنفس المبلغ قبل التعويم.

ويرى المركز المصري أن تحرير سعر الصرف أدى إلى زيادة الصادرات التي يعتمد التنافس فيها على السعر، وهي المنتجات الأساسية التي تقع في بداية سلسلة القيمة، كالخضراوات والفاكهة المثلجة على سبيل المثال، لكنه يعود للتأكيد على أن الجزء الأكبر من الأثر الإيجابي لتحرير سعر الصرف على الصادرات يتم إهداره في استيراد مكونات الإنتاج التي ارتفع سعرها بعد التعويم، وإن الزيادة السنوية في الصادرات بعد تحرير أسعار الصرف في العام ٢٠١٦ كانت «ضعيفة»، ولا تمثل قيمة الاقتصاد المصري، ويجب الحث على أهمية دراسة الوضع الحالي والعثور على حلول جادة للتخلص من الأزمة، والبحث عن أسباب عدم استفادة الصادرات من تحرير العملة، من خلال الوصول إلى جذور المشكلة ودراسة مشكلات الصناعة الحقيقية.

أ. تأثير سعر الصرف على الصادرات

في الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، أعلن، البنك المركزي المصري، تحرير سعر صرف الجنيه، القرار كان متوقعاً، وذلك بعد توسع حجم تداول الدولار في السوق غير الرسمي. وأيضا لأنه كان ضمن مجموعة إجراءات في خطة للإصلاح الاقتصادي شملت عدداً من الخطوات التقشفية الأخرى، وفي إطار اتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، إحدى أهم المزايا التي ساقتها الحكومة آنذاك للقرار هو أنه سيعطي دفعة كبيرة للصادرات، لأن خفض سعر الجنيه أمام الدولار يعني أن كل دولار أصبح يساوي جنيهات أكثر، وبالتالي سينخفض سعر المنتجات المصرية في الأسواق الأجنبية ما يكسبها ميزة تنافسية أفضل، المنطق صحيح إلى حد ما، قدمت دراسة لصندوق النقد الدولي نموذجاً للعلاقة بين تعويم العملة المحلية وحجم الصادرات حول العالم. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لصادرات ٦٠ دولة خلال المدة بين ١٩٨٠– ٢٠١٤، وتوصلت إلى أن كل خفض بنسبة ١٠% في قيمة العملة يصاحبه ١,٥% زيادة في نسبة الصادرات من الناتج المحلي، إذا طبقنا هذا على الحالة المصرية، فمن المفترض أن انخفاض قيمة الجنيه بما يقارب ٥٠% بعد تحرير الصرف ينبغي أن يتسبب في زيادة حوالي ٧,٥% في نسبة الصادرات من الناتج المحلي. لكن هذا لم يحدث. نمت الصادرات المصرية بنسبة تنخفض كثيراً عن المتوقع، وكان النمو بشكل أساسي في الصادرات البترولية التي جاءت من اكتشافات الغاز الجديدة في البحر المتوسط.

شهد العقد الأول من الألفية الجديدة نمواً مطرداً في حجم الصادرات المصرية بفعل الاتفاقات الثنائية للتصدير واستراتيجية الحكومة لدعم التصدير وتحويل مصر إلى اقتصاد قائم على التصدير، بحسب تقرير أصدره البنك الدولي في يوليو الماضي. على المستوى الكلي، ومنذ ٢٠٠٣ – قرار التعويم الجزئي للجنيه– ارتفعت وتنوعت السلع التي

تصدرها مصر، لكن نمو الصادرات كان «قصير الأمد» و«غير مستدام»، بحسب البنك الدولي. على الرغم من أن مصر نجحت في زيادة المنتجات التي تصدرها من حيث العدد، وأصبحت سلتها التصديرية متنوعة إلا أن معظم تلك المنتجات لا تمتلك ميزة نسبية على المستوى الدولي. سجل إجمالي الصادرات المصرية في سنة ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢١,٧ مليار دولار. وبعد تحرير سعر الصرف، ارتفعت إلى ٢٥,٩ مليار دولار في ٢٠١٨/٢٠١٧ ثم إلى ٢٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بحسب بيانات صندوق النقد بمراجعته الخامسة.

كان نمو الصادرات البترولية المنطقي بعد اكتشافات الغاز بشرق المتوسط، السبب الأساسي في الزيادة، وقد نمت من ٦,٦ مليار دولار في عام التعويم إلى ١٢ مليار دولار السنة المالية الماضية. ويشكل البترول والغاز ٣٤% من الصادرات، ويصدران في صورتهما الخام دون أي قيمة مضافة أو عمليات تصنيع تُلحق بهما.

شكل رقم (٥)

يوضح نمو الصادرات منذ التعويم (بترولية وغير بترولية)

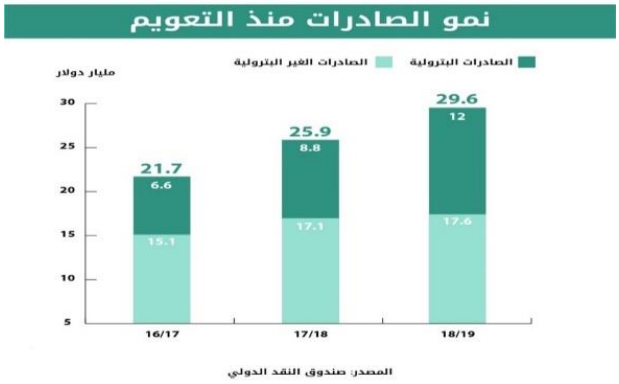

للأسباب السابقة جاءت معدلات النمو في الصادرات السلعية غير البترولية أكثر تواضعاً، فقد بلغت قيمة الصادرات غير البترولية ١٥,١ مليار دولار في عام التعويم ٢٠١٧/٢٠١٦، وارتفعت بمقدار ٢ مليار دولار تقريباً في ٢٠١٨/٢٠١٧، ثم ارتفعت بمقدار ٥٠٠ مليون دولار في ٢٠١٩/٢٠١٨، بحسب المراجعة الأخيرة لصندوق النقد الدولي

«هذا الهيكل الاقتصادي ذو المكون الصناعي المنخفض، يدعم تصدير المنتجات الأولية والسلع نصف المصنعة أو المنتجات الزراعية»، يشكل القطن والمنسوجات ٩% من الصادرات، والمنتجات الزراعية، وأهمها الخضروات نحو ١٣,٢%، وإذا أضفنا صادرات الذهب والمعادن النفيسة، والتي تحتل ٩,٣% من الهيكل التصديري، لتصبح غالبية الصادرات بما فيها الصادرات البترولية، من السلع منخفضة القيمة غير مصنعة أو نصف مصنعة.

شكل رقم (٦)

يوضح أبرز مكونات السلة التصديرية (هيكل الصادرات)

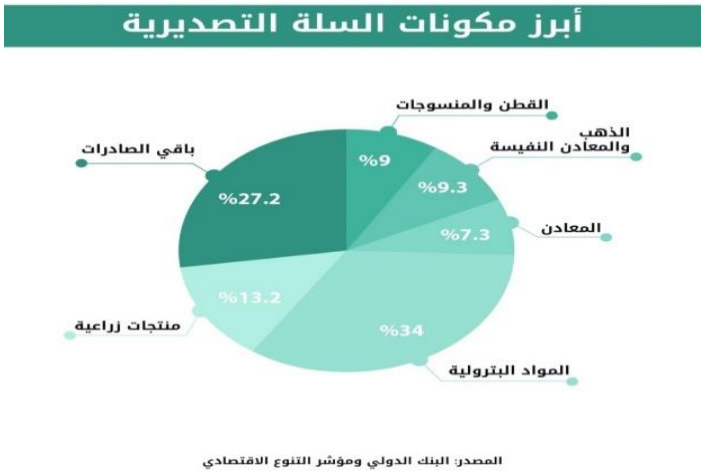

اعتبر البنك الدولي أن تحرير سعر صرف الجنيه لم يكن كافياً لإطلاق الطاقات الكامنة في القطاعات التصديرية في مصر، مشيراً إلى عدم قدرة مصر في زيادة نسبة صادراتها بالمقارنة مع دول أخرى نامية استطاعت أن تحقق طفرات تصديرية أكبر بعد خفض قيمة عملاتها، وذلك على الرغم من انخفاض قيمة العملة المصرية بشكل كبير، حيث أوضح البنك أن مصر لم تستطع حتى الآن الاستفادة من تحرير سعر الصرف على صعيد الصادرات،

أن أحد أهم أسباب إخفاق مصر في زيادة الصادرات هو ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة بعد التعويم، ما عطل استفادتها من القرار، وأن «أغلب الصناعات في مصر تعتمد على مدخلات مستوردة بخلاف المواد الخام»، وزادت تكاليف الإنتاج، ما جعل المُصدرين يرفعون الأسعار ويخسر المنتج المصري تنافسيته.

ويذكر أن الصادرات المصرية تحسنت بالفعل في فترة امتدت إلى حوالي الأشهر الأربعة اللاحقين لقرار تحرير سعر الصرف، وذلك بسبب أن بعض المصانع كان لديها بالفعل مخزون من المواد الخام والمدخلات أو لأنها أتمت صفقة استيراد بأسعار ما قبل التعويم، ثم ما أن نفد المخزون ظهرت المشكلة، وبالتالي فأن المُصدرين تضرروا من الخسارة الكبيرة التي لحقت بالجنيه أمام الدولار، في ظل سياق تصنيعي تصل به نسبة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج إلى ٣٥% من إجمالي مكونات المنتج. صناعة الزيوت النباتية، ١٠٠% من مكوناتها مستوردة، على سبيل المثال.

تمثل السلع الوسيطة والمواد الخام نسبة ٤٧,٧% من إجمالي الواردات المصرية، بحسب بيانات وزارة التجارة والصناعة، وهذه هي أهم مشكلات التصنيع في مصر، والدليل على ذلك قطاع البتروكيماويات، والذي يشكل ١٦% من الصادرات، يمثل مكون «الراتنجات» ثلث إجمالي مدخلات الصناعة، والتي يتم استيرادها، كذلك في قطاع الملابس والمنسوجات، حيث يتم استيراد الأصباغ الضرورية للقطاع كافة من الخارج، ويمتد هذا المشهد كذلك إلى سلع بسيطة مثل الأسلاك، والمسامير وغيرها.

يتبين من ذلك أن العجز في الصناعات التكميلية وغياب أي قطاعات مُغذية للمنتجات النهائية أغلق الباب أمام أي استفادة ممكنة من تحرير سعر الصرف، إلى جانب هذا، أثرت التغيرات في أسعار الطاقة وطبيعة الدعم الموجه لها مع خطة التقشف الاقتصادي في قدرة بعض المنتجات على المنافسة في أسواق الخارج. في تناول تقرير البنك الدولي لأسباب فشل التحول إلى اقتصاد تصديري، أشار إلى أن هيكل الإنتاج في مصر يعاني من خلل في الاندماج في السوق العالمية، يتمثل بشكل مباشر باعتماد الصادرات في مصر على أن الطاقة مُدعمة، ما دفع هذه الصناعات كثيفة الطاقة لتحوز على ١٧% من سلة التصدير المصرية، نظراً لكلفة إنتاجها المنخفضة جراء دعم الطاقة، من بين هذه الصناعات الأسمدة والاسمنت والكيماويات والحديد والصلب، لكن هذه الظروف تغيرت مع خطة الإصلاح التقشفية، اتجهت الحكومة نحو إلغاء الدعم للطاقة الموجهة لتلك المصانع، ما ساهم في رفع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعارها، وهي المشكلة التي حاولت الحكومة مواجهتها مؤخراً بالتراجع نسبيا عن قرارها بإلغاء الدعم.

كانت محصلة قرار الحكومة الأول بإلغاء الدعم ضعف القدرة التنافسية للسلع المصرية. قطاع الاسمنت خير مثال على ذلك، والذي يعاني من زيادة في المعروض حالياً في السوق في مواجهة طلب محلي متدني، يعجز في الوقت ذاته عن تصدير هذا الفائض لفقدان المنافسة في التصدير مع دول مثل تركيا والإمارات لأن أسعار منتجاته مرتفعة، مقارنة بتلك الدول، فوق كل هذا، أهملت الحكومة الالتزام بدعمها للصادرات، وأن دعم الصادرات هو برنامج يُعرف بـ «رد الأعباء التصديرية» يتمثل في رد الحكومة الجمارك والضرائب على مدخلات السلع التي تُصدر لاحقًا. لكن دومًا ما كان يعاني المصدرون مع الحكومة من متأخرات سداد هذا الدعم، لهذا تصاعدت في الأشهر الماضية وتيرة شكاوى المصدرين، بعد أن بلغت إجمالي المتأخرات المستحقة لدى الحكومة نحو ٢٥ مليار جنيه. بمراجعة الموازنة العامة نجد أنه، ومنذ العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، انخفض دعم تنشيط الصادرات بشكل مستمر، بدءاً من ٣,٧ مليار جنيه ثم ٣,٣ مليار جنيه في العام الذي يليه، لينخفض بشدة في عام ٢٠١٧–٢٠١٨ مسجلًا ٢,٣ مليار جنيه، ثم يعاود الصعود في

شكل رقم (٧)

يوضح مخصصات دعم تنشيط الصادرات

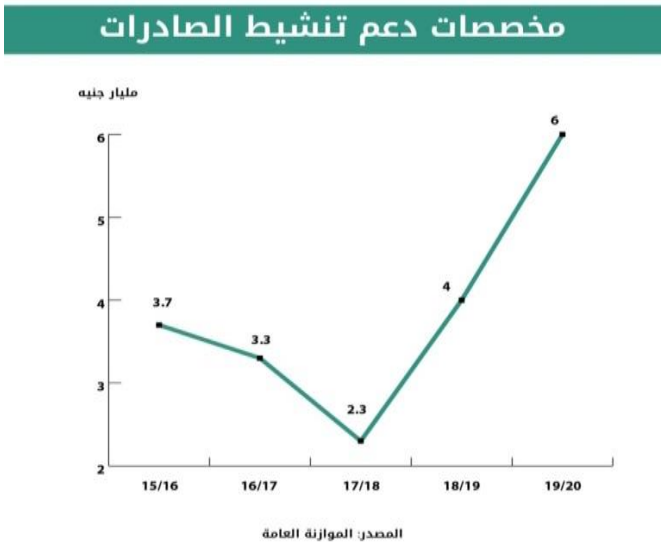

موازنة السنة المالية المنتهية عند مستوى أربعة مليارات جنيه، ثم ستة مليارات جنيه في مشروع موازنة السنة المالية الحالية. دعم الصادرات في الموازنة، توصلت الحكومة إلى اتفاقات مع المصدرين مؤخراً حول طرق سداد هذه المستحقات تدريجياً، كان من بين تلك الطرق أن تنفذ وزارة المالية مقاصة بين تلك المتأخرات المستحقة للمصدرين وما عليهم من ضرائب وجمارك. وهو ما نُفذ مؤخراً مع ست شركات بقيمة ٨٠٠ مليون جنيه. والأولوية الحقيقية للحكومة، تتمثل في ضبط مؤشرات الجانب المالي والمتعلق بميزان المدفوعات، بغض النظر عما يحققه قطاع الصادرات بشكل حقيقي، وتركيز الحكومة على الجانب المالي أثمر تحقيق ميزان المدفوعات لفوائض مالية تباهت بها الحكومة، مقابل تجاهل عجز الميزان التجاري الذي لا يزال قائماً، ويُشير ميزان المدفوعات إلى مجمل العمليات المالية بين مصر والخارج، والتي تشمل التحويلات المالية، والاستثمارات.

يتمثل الجانب المالي من الصادرات بالنسبة للحكومة في تحقيق مؤشرات (كميزان المدفوعات) أداءً أفضل على مستوى الأرقام، وقد حقق ميزان المدفوعات انخفاضاً في عجزه من ١٣,٧ مليار دولار، في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وصولاً إلى تحقيق فائض بلغ ١٠٢ مليون دولار. في الوقت الذي ارتفع فيه عجز الميزان التجاري إلى ١٤,٩% في ٢٠١٨/٢٠١٩ من ١١,٧% في ٢٠١٦/٢٠١٧. ويُعنى الميزان التجاري بحساب الفارق بين صادرات الدولة وارداتها، وهو المؤشر الأكثر أهمية.

شكل رقم (٨)

يوضح ميزان المدفوعات

يلاحظ أن مصر تعاني من عجز في ميزان المدفوعات وهو يمثل اختلالا هيكليا، حيث يعكس في الأساس اختلالا في هيكل الإنتاج، وهذا يعني أن تصحيح اختلال التوازن الخارجي يرتبط بتصحيح الاختلال القائم في هيكل الإنتاج، وبتعبير آخر إن هدف تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل كهدف رئيسي لتخطيط التجارة الخارجية، إنما هو مشتق من هدف تصحيح اختلال هيكل الإنتاج. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه بينما أن هذين الهدفين متوافقان في الأجل الطويل فإنهما متعارضان في الأجل القصير والأجل المتوسط.

ذلك أن تصحيح اختلال هيكل الإنتاج المصري من خلال خلق القاعدة الإنتاجية المتقدمة والعريضة للاقتصاد القومي سيترتب عليه زيادة العجز في الميزان التجاري الناجم أساسا عن زيادة الواردات الإنتاجية.

لكن هذا التعارض يزول في الأجل الطويل باستكمال بناء القاعدة الإنتاجية العريضة للاقتصاد القومي وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية تتمثل في نمو الإنتاج بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الواردات ونمو الصادرات بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الدخل، (د. حسين صالح تطور التجارة الخارجية، ٢٠١٩).

شكل رقم (٩)

يوضح العجز في الميزان التجاري

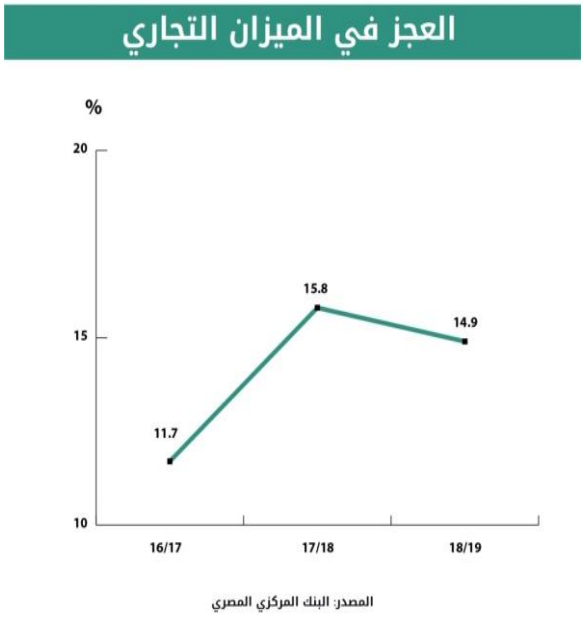

على أن هذا التعارض القائم بين الهدفين في الأجل القصير والمتوسط، يمكن التخفيف من حدته عن طريق إتباع السياسات التجارية والمالية والتنظيمية التي تسهم في تشجيع الصادرات وترشيد الواردات، ومن حيث تشجيع الصادرات يجب على الدولة أن تلجأ إلى تلك السياسات والإجراءات التي تدفع قطاع الصادرات وتزيد من قدرته على التصدير.

ومن هذه السياسات على سبيل المثال لا الحصر سياسات سعر الصرف وضرورة وضع سياسة رشيدة لدعم الصادرات،

تأخذ بعين الاعتبار المعايير العلمية الدقيقة للإعانات وإتباع سياسات ملائمة لتمويل الصادرات عن طريق تقرير التسهيلات الائتمانية التي تقدم للمشتغلين بقطاع التصدير.

فضلا عن تطبيق سياسة جمركية واعية (نظام الدر وباك ونظام السماح المؤقت) وتدعيم جهاز الرقابة على جودة الصادرات الصناعية ودراسة الأسواق الخارجية واتجاهات الطلب على منتجاتنا، الخ.

أما من حيث الواردات فيجب أن تتبع سياسة جمركية ملائمة تهدف إلى ترشيد الواردات والضغط على البنود الكمالية وشبه الكمالية منها، (د. حسين صالح تطور التجارة الخارجية، ٢٠١٩).

ب. تأثير سعر الصرف على الواردات.

الواردات هي كل ما يحصل عليه المقيمون في الدولة من غير المقيمين، ويتأثر حجم الواردات بسعر الصرف، فإذا كان سعر صرف العملة الوطنية مرتفعاً في مواجهة العملة الأجنبية فان ذلك يعمل على زيادة الواردات من الخارج.

ويلاحظ أن هذه السياسة تم إتباعها في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الأولى ، فأخذت غالبية الدول في تبنى سياسة تسمى بسياسة إفقار الجار، فعمد الكثير من الدول إلى تخفيض سعر صرف عملتها من اجل رفع صادراتها والحد من وارداتها الأمر الذي ترتب عليه ما يعرف بأزمة الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي، وهذا ما حدا بالدول إلى أن تنظم كيفية تحديد الدول لسعر صرف عملتها ووضعت قيود على ذلك وذلك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ وذلك من اجل الحفاظ على مبدأ استقرار سعر الصرف، ويحق للدولة تغيير سعر صرف عملتها بسلطة مطلقة على إلا يتجاوز التغيير ١٠% من القيمة المبدئية للعملة.

أما في حالة تجاوز التغيير نسبة١٠% فتخطر الدولة صندوق النقد الدولي ويتعين على الصندوق إذا رغب الاعتراض على ذلك أن يعترض خلال ثلاثة أيام على الأكثر وإذا جاوز التعديل ٢٠% من القيمة المبدئية للعملة فيتعين على الدولة أن تحصل على موافقة الصندوق ولا يتقيد الصندوق بميعاد ... يراجع في ذلك تفصيلا (أ.د/صفوت عبد السلام، المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية القاهرة: ط ٢٠١١، ص٥٢، ٥٣، أ.د/ سيد طه، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص٨١).

وهذا ما ترتب على تغيير سعر صرف الجنيه المصري بعد اتخاذ قرار تحرير سعر صرف الجنيه، حيث انه بمراجعة حجم الواردات من الخارج عن الأعوام السابقة وبمقارنتها بالعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ يتبين تأثير سعر الصرف على الحد من الواردات من الخارج، وذلك وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم (٤)

تأثير سعر الصرف على الحد من الواردات (بالمليون دولار)

الأعوام	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الواردات	٦٢٢٥١	٦٩٨٤٦	٦٦٢٥٩	٧٠٨٧٩	٧٤٣٧٠	٥٧٣٨٧	٥٩٠٠٣	٦٣١٠٣	٦٦٥٢٩

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الخارجية، بيانات مصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تم تبويبها ومعالجتها بقطاع نقطة التجارة الخارجية.

من الجدول يتبين ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٨,٦% حيث بلغت ٦٣,١٠٣مليارودولار خلال شهر يوليو٢٠١٨ مقابل ٥٨,٤ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات بعض السلع وأهمها: (مواد أولية من حديد أو صلب بنسبة ٥٢,٢%، منتجات البترول بنسبة ٧,٥%، سيارات ركوب بنسبة ٧١,٨%).

بينما انخفضت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر يوليو ٢٠١٨ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (لدائن بأشكالها الأولية " بلاستيك" بنسبة ١,٣% أدوية ومحضرات صيدلية بنسبة ١٥,٨%، مواد كيماويات عضوية وغير عضوية بنسبة ٥,٦%، ذرة بنسبة ١٦,٩%)، وارتفاع المدفوعات عن الواردات من مجموع السلع الاستثمارية بنحو ١٢١,٤ مليون دولار، لتصل إلى نحو ٨,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع وأهمها: آلات وأجهزة تستعمل في الزراعة أو البساتين بنحو ٢٧٤,٥ مليون دولار، والآلات والأجهزة للطباعة بنحو ١٤١,٠ مليون دولار، وبمراجعة حجم الواردات عن الفترة (٢٠١٩:٢٠١٤) يلاحظ الآتي:

جدول رقم (٥)

تابع تأثير سعر الصرف على الحد من الواردات

	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	١٣,٨ مليار $	١٣,٠ مليار $	٩,٥ مليار $	١١,٢ مليار $	١٢,٥ مليار $	٥,٩ مليار $
المواد الخام	٨,٠ مليار $	٨,٠ مليار $	٦,٣ مليار $	٦,٢ مليار $	٥,٩ مليار $	٣,٤ مليار $
السلع الوسيطة	١٧,٥ مليار $	١٦,٢ مليار $	١٤,٣ مليار $	١٥,٧ مليار $	١٩,٨ مليار $	١٠,٧ مليار $
السلع الاستثمارية	٧,٥ مليار $	٩,٠ مليار $	٩,٦ مليار $	٨,٨ مليار $	٨,٩ مليار $	٤,٨ مليار $
السلع الاستهلاكية	١٣,٩ مليار $	١٦,٢ مليار $	١٤,٧ مليار $	١٢,٦ مليار $	١٣,٠ مليار $	٧,٤ مليار $

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

يتبين من الجدول رقم (٥) الانخفاض المستمر لحجم الواردات، وذلك في الفترة التي سبقت تحرير سعر الصرف مباشرة وقد عمل تحرير سعر الصرف على انخفاض حجم الواردات بصورة أكبر، كما يلي:

- وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها: انخفضت المدفوعات عن الواردات من مجموعة الوقود والزيوت ومنتجاتها بمعدل ٢٥,١% لتصل إلى نحو ٩,٥ مليار $ خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك لانخفاض الواردات من المنتجات البترولية (٨٧,٩% من إجمالي المجموعة) بمعدل ١٥,١%، والبترول الخام (٩,٥% من إجمالي المجموعة) بمعدل ٦٣,٥%، وارتفعت الواردات خلال عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١١,٢مليار دولار، وارتفعت الواردات البترولية خلال عام ٢٠١٨ لتصل الى ١٢,٥ مليار دولار، وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٥,٩ مليار دولار،
- المواد الخام: انخفضت المدفوعات عن الواردات من مجموعة المواد الخام بمعدل ١٥,٤ % لتصل إلى نحو ٦,٣ مليار $ خلا عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك لانخفاض الواردات من بعض السلع وأهمها (القمح والنباتات وأجزاؤها والفحم الخشبي وخامات الحديد وسكر القصب الخام. انخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢,١٧ لتصل الى ٦,٢ مليار دولار، وانخفضت الواردات من مجموع المواد الخام عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٥,٩ مليار دولار، وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار.
- السلع الوسيطة: انخفضت المدفوعات عن الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٨,٨ % لتصل إلى نحو ١٤,٣ مليار$ خلا عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك لانخفاض المدفوعات عن الواردات من بعض السلع وأهمها (أجزاء ولوازم وقطع منفصلة للسيارات، وبروبيلين والمركبات غير العضوية أو العضوية، انخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١٥,٧ مليار دولار، وارتفعت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٩,٨ مليار دولار، وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٩ لتصل الي ١٠,٧ مليار دولار،
- السلع الاستثمارية: ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية بمعدل ٨,٦ % لتصل إلى نحو ٩,٦ مليار$ خلا عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع وأهمها (آلات وأجهزة ومعدات للصناعة، المشروبات الساخنة وأجهزة تصوير (كاميرات) سينمائية. وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٧ لتصل الى ٨,٨ مليار دولار، ارتفعت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٨,٩ مليار دولار، وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار.
- السلع الاستهلاكية: انخفضت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ٢,٧ % لتصل إلى نحو ١٤,٧ مليار$ خلا عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك لانخفاض المدفوعات عن الواردات من بعض السلع وأهمها

(السلع الاستهلاكية المعمرة والغير معمرة، وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام ٢٠١٧ لتصل الى ١٢,٥ مليار دولار، وارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموع السلع الاستهلاكية عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٣ مليار دولار، وانخفضت المدفوعات عن الواردات عام٢٠١٩ لتصل إلى ٧,٤ مليار دولار

فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات لتصل إلى (٢٨,٤٩٥مليار دولار) تأثراً بارتفاع أسعار البترول عالميا ألا أن ذلك أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات أيضا حيث ارتفعت قيمة الواردات السلعية بمعدل ٣,٣ % لتصل إلى نحو ١٤,٧ مليار دولار لارتفاع الواردات البترولية بمقدار ١,٤ مليار دولار بمعدل بلغ ٨٧,٧ % وقد تراجعت الواردات غير السلعية بنحو مليار دولار بمعدل ٧,٧ % وذلك في عام٢٠١٧،وتراجعت واردات مصر من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بنسبة ١٠,٩% لتسجل نحو ٣,١٥٧ مليار دولار مقابل ٣,٥٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، كما تراجعت واردات مصر من المواد الخام إلي ١,٤١٣ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار فيعام ٢٠١٨، وواردات السلع المعمرة سجلت زيادة بنسبة ٥%، لتسجل نحو مليار دولار في مقابل ٩٥١ مليون دولار، كما زادت واردات السلع غير المعمرة لتسجل ٢,٨٩٩مليار دولار مقابل ٢,٦٧٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بارتفاع نسبة ٨,٢% كما سجلت الواردات غير الموزعة ارتفاعا طفيفاً لتبلغ ٤٩٩ مليون دولار مقابل ٤٣٥ مليون دولار، واستقرار الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة عند نفس مستواها تقريباً ٣,٨ مليار دولار.(التقارير السنوية للبنك المركزي أعداد مختلفة.

شكل رقم (١٠)

تطور قيمة الواردات المصرية من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩

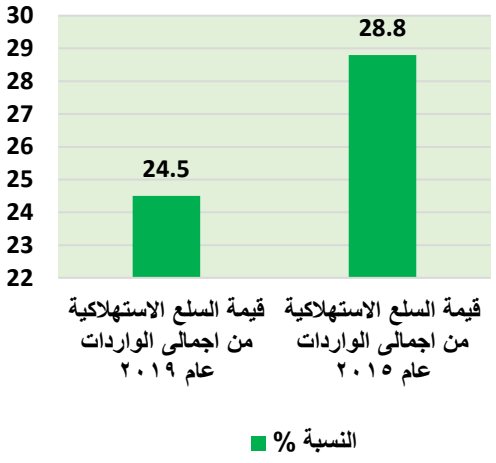

المصدر : د/ حسين صالح تطور التجارة الخارجية، ٢٠١٩.

ومما تقدم يتضح أثر تحرير سعر الصرف على حجم الواردات حيث بلغ إجمالي المدفوعات عن الواردات في الفترة يوليو / مارس ٢٠١٦ / ٢٠١٧ مبلغ ٤٣٠٤١,٦ مليون دولار، والذي كان يساوى ٤٣٢٥٤,٣ مليون دولار عن نفس الفترة في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ أي أن التراجع في حجم الواردات بلغ ٢١٢,٧ مليون دولار، فان الاتجاه للانخفاض قد بدا قبل تحرير سعر الصرف متأثراً في ذلك بقرار البنك المركزي بوضع حد أقصى للحصول على العملة الأجنبية بالنسبة للشركات والأفراد.

وبالتالي لا يكون قرار تحرير سعر الصرف قد حقق النتائج المرجوة في تخفيض حجم الواردات مقارنة بما حققه في الصادرات، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف مرونة جهاز الإنتاج المصري، واعتمادنا على الصناعات الأولية، الأمر الذي يتعين معه أن تقوم الدولة بجهود عملاقة في إطار السياسة الاقتصادية من إنشاء مشروعات ومصانع جديدة تقوم بإنتاج السلع التي يتم استيرادها من الخارج ليس بغرض الحد من الاستيراد فسحب وإنما إمكانية التصدير والدخول في الأسواق الدولية كمنافس.

وفي الحقيقة إن تحرير سعر الصرف يمثل فرصة حقيقية لتطوير صناعة وطنية توجه لسد حاجات السوق المحلية ومن بعده للتصدير.

الفصل الثاني

العلاقة بين تأثير سعر الصرف والتجارة الخارجية

١. العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري:

في حالة استيراد بلد ما فانه يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج حيث يقوم البلد المستورد بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية يودى إلي تغيير في سعر الصرف، وفى حاله عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى أن الواردات تفوق الصادرات أي أن الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة وفى هذه الحالة فان قيمة العملة المحلية تميل إلي الانخفاض مقارنه بالعملات الأخرى، التي تستخدم في المعاملات، ويحدث العكس في حاله الفائض أي أن الواردات اقل من الصادرات ففي هذه الحالة يكون الطلب على العملة المحلية من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين وذلك يعنى زيادة الطلب على العملة المحلي وبتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية.

جدول رقم (٦)

بيان عجز الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف

السنة	عجز الميزان التجاري	سعر الصرف الرسمي لدولار بالجنيه
٢٠١٠	-٢٥١٢٠,٠	٥,٦٢
٢٠١١	-٢٧١٠٣,٠	٥,٩٣
٢٠١٢	-٣٤١٣٩,٠	٦,٠٦
٢٠١٣	-٣٠٦٩٤,٧	٦,٨٧
٢٠١٤	-٣٤١٥٩,٣	٧,٠٨
٢٠١٥	-٣٩٠٦٠,٤	٧,٧٢
٢٠١٦	-٣٨٦٨١,٣	١٨,٤٥
٢٠١٧	-٣٧٢٧٤,٨	١٧,٧٥
٢٠١٨	-٣٧٢٧٦,٠	١٧,٨٦
٢٠١٩	-٣٨٠٣٤,٤	١٥,٩٦

شكل رقم (١١)

بيان عجز الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف

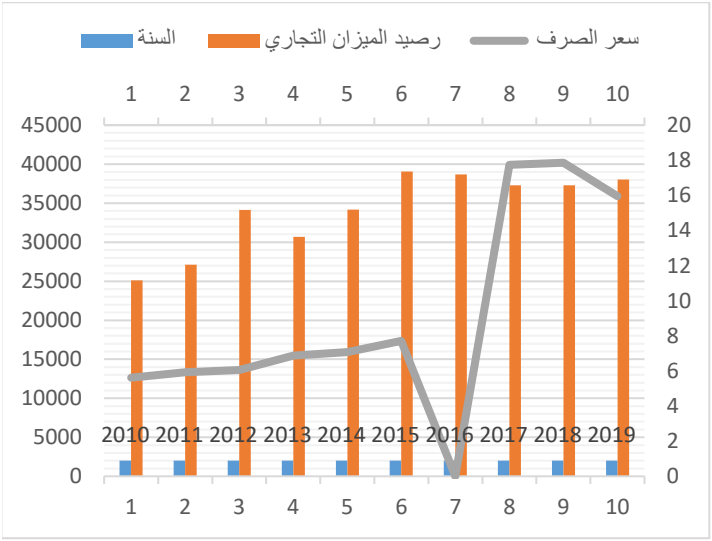

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=EG
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?locations=EG
http://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=EG

من خلال الجدول رقم (٦)، والشكل رقم (١١) الذي يوضح العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف، حيث انخفض العجز في الميزان التجاري من ٣٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، الى ٣٨,٧ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٢٢,٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤، الى ١٨,٣ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥(انخفضت الصادرات بنحو ٣,٥٤ مليار دولار)، وانخفضت قيمة الواردات من ٦١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى ٥٧,٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥" (انخفضت الواردات بنحو ٣,٩١٨ مليار دولار)، ثم حدث تحسن أخر لعجز الميزان التجاري خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنفس الفترة في السنة المالية السابقة وصل إلى ٣٥,٤ مليار دولار بمعدل ٨,٤%، كنتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٥,٩% لتصل إلى

نحو ٢١,٧ مليار دولار مقابل ١٨,٧ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق (النشرة الإحصائية الشهرية،٢٠١٧، ١٢).

في نفس الوقت تراجعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٠,٥% إلى حوالي ٥٧,١ مليار دولار مقابل ٥٧,٣٨ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق (النشرة الإحصائية الشهرية،٢٠١٧، ١٢).

ويمكن استنتاج أن سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري حيث توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري، ويجب متابعة وتقييم التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في مصر خلال السنوات السابقة والتي تعتبر قاعدة أساسية للتعرف على عوامل القوة لتنميتها وعوامل الضعف او المعوقات للتجارة الخارجية لتذليلها ليساعد التوصل إلى اقتراحات عملية لتطوير أساليب تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية.

٢. أثر نسب التبادل الدولي على الميزان التجاري:

يمكن الاستفادة من حساب نسب التبادل الدولي في تقييم أداء التجارة الخارجية كما توضح الجداول التالية:

جدول رقم (٧)

أثر نسبة التبادل التجاري الصافي مع دول الاتحاد الأوربي

على الميزان التجاري معه خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) "القيمة بالمليار دولار".

السنة	الميزان التجاري	الرقم القياسي لقيمة الصادرات	الرقم القياسي لقيمة الواردات	نسبة التبادل التجاري الصافي	أثر نسبة التبادل على عجز الميزان التجاري
٢٠٠١	٢,٨ –	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠٠٢	٢,٤ –	٩٩,٢	٩٠,٢	١٠٩,٩	٠,٢
٢٠٠٣	١,١ –	١٥٥,١	٧٧,١	٢٠١,١	١,١
٢٠٠٤	٠,٩ –	١٩٩,٨	٨٧,٤	٢٢٨,٥	١,١
٢٠٠٥	١,٢ –	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠٠٦	٠,٢ –	١٢٨,٣	١٠٠,٩	١٢٧,١	٠,٠
٢٠٠٧	١,٥ –	١٢٩,٨	١٣٠,١	٩٩,٨	٠,٠
٢٠٠٨	٥,٢ –	٢٥٤,٠	٢٩٩,٨	٨٤,٧	٠,٨ –
٢٠٠٩	٧,٥ –	١٨٨,٧	٢٩٨,٦	٦٣,٢	٢,٧ –
٢٠١٠	٩,٢ –	٢٢٠,٤	٣٥٨,٣	٦١,٥	٣,٥٠ –
٢٠١١	٨,٥ –	٢٦٧,١	٣٨٠,٥٠	٧٠,٢	٢,٥٠ –
٢٠١٢	١٢,٦ –	٢١٧,١	٤٢٧,٠ –	٥٠,٨	٦,٢ –
٢٠١٣	١٣,٢ –	٢٢٣,٢	٤٤٥,١	٥٠,٢	٦,٦ –
٢٠١٤	١٤,٦ –	٢١٧,٥	٤٦٨,٢	٤٦,٥	٧,٨ –
٢٠١٥	١٨,١ –	١٦٥,١	٥٠٢,٤	٣٢,٩	١٢,١ –
٢٠١٦	١٣,٠ –	١٦٠,٤	٣٩٢,٢	٤٠,٩	٧,٧ –

- تم حساب الرقم القياسي لقيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) باعتبار عام ٢٠٠١ هو سنة الأساس أما بالنسبة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) تم الحساب باعتبار أن عام ٢٠٠٥ هو سنة الأساس.
- المصدر: د./ حسين صالح تطور التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات ٢٠١٩.

يتضح من بيانات الجدول أن نسبة التبادل التجاري الصافي بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي قبل دخول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيز التنفيذ كانت في صالح الاقتصاد المصري حيث بلغت المكاسب نتيجة التبادل التجاري معه نحو ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أصبحت تلك النسبة في غير صالح الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) باستثناء عام ٢٠٠٦ حيث بلغ صافي الخسارة نتيجة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي حوالي ٥٠ مليار دولار خلال تلك الفترة بنسبة ٤٨% من العجز في الميزان التجاري معه الذي بلغ نحو ١٠٥ مليار دولار خلال نفس الفترة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في شروط التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي وتطبيق بعض المعايير لتحسين كفاءة الصادرات والواردات.

جدول رقم (٨)

أثر نسبة التبادل التجاري الصافي مع الدول العربية

على الميزان التجاري معها خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) "القيمة بالمليار دولار".

السنة	الميزان التجاري	الرقم القياسي لقيمة الصادرات	الرقم القياسي لقيمة الواردات	نسبة التبادل التجاري الصافي	أثر نسبة التبادل على عجز الميزان التجاري
٢٠٠١	٠,٥ –	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠٠٢	٠,١ –	١٢٤,٠	٧٩,٤	١٥٦,١	٠,١
٢٠٠٣	١,١	١٦٦,٨	٨٤,٢	١٩٨,٢	٠,٣
٢٠٠٤	٠,١ –	٢٢٢,٧	١٣٠,٠	١٧١,٣	٠,١
٢٠٠٥	١,٢ –	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠٠٦	١,٧ –	١١٠,٨	١٢٤,١	٨٩,٣	٠,٢ –
٢٠٠٧	٢,٤ –	١٢٢,٨	١٥١,٣	٨١,٢	٠,٤ –
٢٠٠٨	٠,٩ –	٣٢٧,٧	٢٣٣,٠	١٤٠,٦	٠,٤
٢٠٠٩	٣,١ –	٤٠٦,١	١٥٨,٣	٢٥٦,٦	١٠,٩
٢٠١٠	١,٩	٤١٠,٢	١٩٦ –	٢٠٩,٢	٦,٠ –
٢٠١١	١,٠ –	٤٥٢,٣	٢٥٣ –	١٧٨,٨	٢,٧
٢٠١٢	٠,٤ –	٤٤٨,٦	٢٩٤,٦ –	١٥٢,٣	٠,٢
٢٠١٣	٠,٥	٤٦٨,٧	٧٧,١	١٦٩,٢	١,٥
٢٠١٤	٠,٦ –	٤٧٢,٢	٣١٤,٤	١٥٠,٢	٠,٣
٢٠١٥	١,٠ –	٤١٣,٥	٢٩٢,٦	١٤١,٣	٠,٤
٢٠١٦	٢,١	٤٩٢,١	٢٤٢,٧	٢٠٢,٨	٦,٤

- تم حساب الرقم القياسي لقيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) باعتبار عام ٢٠٠١ هو سنة الأساس أما بالنسبة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) تم الحساب باعتبار أن عام ٢٠٠٥ هو سنة الأساس.
- المصدر: د./ حسين صالح تطور التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات ٢٠١٩.

يتضح من بيانات الجدول أن نسبة التبادل التجاري الصافي بين مصر والدول العربية قبل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ بالكامل كانت في صالح الاقتصاد المصري حيث بلغت المكاسب نتيجة التبادل التجاري معه نحو ٠,٤ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالكامل استمرت تلك النسبة في صالح الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) باستثناء عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ حيث بلغ صافي

المكاسب نتيجة التبادل التجاري مع الدول العربية حوالي ٢٨ مليار دولار خلال تلك الفترة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تعظيم الاستفادة من تلك الاتفاقية.

جدول رقم (٩)

أثر نسبة التبادل التجاري الصافي مع دول العالم

على الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) "القيمة بالمليار دولار".

السنة	الميزان التجاري	الرقم القياسي لقيمة الصادرات	الرقم القياسي لقيمة الواردات	نسبة التبادل التجاري الصافي	أثر نسبة التبادل على عجز الميزان التجاري
٢٠٠١	٨,٦ –	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠٠٢	٧,٨ –	١١٢,٦	٩٨,٢	١١٤,٦	١,١
٢٠٠٣	٤,٧ –	١٤٨,٧	٨٥,٦	١٧٣,٧	٣,٥
٢٠٠٤	٥,٢ –	١٨٥,٥	١٠٠,٩	١٨٣,٧	٤,٣
٢٠٠٥	٩,٢ –	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠٠٦	٦,٩ –	١٢٨,٩	١٠٣,٩	١٢٤,٠	١,٦
٢٠٠٧	١٠,٩ –	١٥١,٩	١٣٦,٤	١١١,٣	١,٢
٢٠٠٨	٢٦,٨ –	٢٤٣,٩	٢٦٦,٣	٩١,٦	٢,٢ –
٢٠٠٩	٢٠,٧ –	٢٢٧,٢	٢٢٦,٧	١٠٠,٢	٠,٠
٢٠١٠	٢٦,٧ –	٢٤٧,٤	٢٦٧,٥	٩٢,٥	٢,٠ –
٢٠١١	٣٠,٧ –	٢٩٦,٧	٣١٤,٤	٩٤,٤	١,٧ –
٢٠١٢	٤٠,٤ –	٢٧٦,٣	٣٥٢,٦	٧٨,٤	٨,٨ –
٢٠١٣	٣٧,٩ –	٢٧٠,٣	٣٣٦,٥	٨٠,٣	٧,٤ –
٢٠١٤	٤٤,٥ –	٢٥١,٩	٣٦٠,١	٦٩,٩	١٣,٤ –
٢٠١٥	٥٢,٤ –	٢٠٦,٤	٣٧٥,٣	٥٥,٠	٢٣,٦ –
٢٠١٦	٣٥,٥ –	٢١١,٤	٢٩٣,٠	٧٢,٢,٠	٩,٩ –

- تم حساب الرقم القياسي لقيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) باعتبار عام ٢٠٠١ هو سنة الأساس أما بالنسبة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) تم الحساب باعتبار أن عام ٢٠٠٥ هو سنة الأساس.
- المصدر: د./ حسين صالح تطور التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات ٢٠١٩.

يتضح من بيانات الجدول أن نسبة التبادل التجاري الصافي بين مصر والعالم خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) كانت في صالح الاقتصاد المصري حيث بلغت المكاسب نتيجة التبادل التجاري الدولي نحو ٩ مليار دولار خلال تلك الفترة، بينما خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) أصبحت تلك النسبة في غير صالح الاقتصاد المصري باستثناء أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩ حيث بلغ صافي الخسارة نتيجة التبادل التجاري مع العالم حوالي ٦٦ مليار دولار خلال تلك الفترة بنسبة ١٩% من العجز في الميزان التجاري الذي بلغ نحو ٣٤٣ مليار دولار خلال نفس الفترة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في شروط التبادل التجاري مع دول العالم وتطبيق بعض المعايير لتحسين كفاءة الصادرات والواردات.

ويتضح مما سبق أن نسب التبادل الدولي لم تكن في صالحنا، ويقترح إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية بحيث يمكننا تحقيق نسب تبادل دولي مرتفعة كما كان في السابق، وتقع المسؤولية على التمثيل التجاري، وزارة التجارة والصناعة الدولية.

٣. التحليل الرباعي " SWOT Analysis " للتجارة الخارجية:

بعد توصيف الوضع الحالي للتجارة الخارجية، وخاصة الصادرات والواردات، وفى أعقاب المراجعة النهائية لبرنامج صندوق النقدي الدولي في يوليو ٢٠١٩، تحتاج مصر إلى مواصلة مسارها نحو تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلى، وقد يؤثر الضعف المتوقع في معدلات النمو والتجارة العالمية سلباً على الأفاق المستقبلية لمصر، ووجب تحليل البيانات، والمؤشرات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسات والبحوث والتقارير المنشورة الصادرة من الجهات الحكومية، والجهات الدولية، عن طريق التحليل البيئي الرباعي(SWOT ANALYSIS)، لبيان أهم نقاط القوة والضعف، وكذلك الفرص والتحديات للتجارة الخارجية:

جدول رقم (١٠)

التحليل الرباعي (SWOT ANALYSIS) للتجارة الخارجية

نقاط القوة	الفرص
١. المعروف أن خفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية تؤدى إلى زيادة حجم الصادرات نظراً لانخفاض أسعار تلك المنتجات. ٢. وجود عدد خمس مؤسسات رئيسية وهي "مركز تنمية الصادرات المصرية والذي أصبح هيئة تنمية الصادرات ونقطة التجارة الدولية وجمعية المصدرين المصريين والتمثيل التجاري والهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية، لزيادة فعالية القدرة التنافسية للصادرات المصرية ومؤسسات تسويقية متطورة قادرة على ترويج هذه الصادرات وتزويد المصدر المصري بكافة الدراسات عن طبيعة وظروف الأسواق الخارجية. ٣. وجود الصناعات التي تمتلك فيها مصر الميزة النسبية التقليدية العالية وأهمها: صناعات الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة، الصناعات المعدنية كالحديد، صناعة الكيماويات وخاصة الأدوية. ٤. وجود مشروعات توفر فرص عمل خضراء مثل مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث إن تقديم الحوافز لهذه المشروعات يشجع الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل تعظيم الاستفادة من مشروعات خطوط الربط الكهربائي مما يؤدى إلى توفير فرص عمل ، وبالتالي تنشيط الطلب الداخلي.	١. تنوع الصادرات زراعية، صناعية، منجميه، تعدينية، خدمات. ٢. الموقع الجغرافي الفريد لمصر كهمزة وصل بين القارات آسيا وأفريقيا وأروبا، وطول سواحلها وتعدد موانيها على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وامتلاكها لأحد أهم الممرات المائية المؤثرة في التجارة العالمية وهي قناة السويس خاصة بعد التوسعة والتعميق وشق القناة الجديدة. ٣. أهمية الاتفاقيات التجارية الدولية التي تشارك فيها مصر. ٤. العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية المتميزة لمصر. ٥. الإصلاح المؤسسي لقطاع التجارة الخارجية.
نقاط الضعف	**التحديات**
١. قصور الخدمات اللوجستية وارتفاع تكلفتها (النقل والشحن والتعبئة والتغليف والتخزين وما إلى ذلك). ٢. انخفاض مستوى خدمات الموانئ وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات وضمان مخاطر الصادرات. ٣. تعرض العديد من الصادرات المصرية للقيود المتعددة التي تضعها	١. اختلال الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات المصرية. ٢. اختلال الهيكل السلعي والجغرافي للواردات المصرية. ٣. عجز متفاقم في الميزان التجاري،

بعض الدول على وارداتها وخاصة ما يتعلق بشهادة المنشأ وإجراءات الإغراق. ٤. ارتفاع أسعار بعض المنتجات المصرية في الأسواق العالمية بالمقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى مما يعيق تصريفها. ٥. عدم الاهتمام بالدعاية والإعلان للسلع المصرية في الأسواق الخارجية. ٦. ضعف دور مكاتب التمثيل التجارية في الخارج وعدم فاعليتها في اقتحام تلك الأسواق. ٧. تحكم بعض الشركات متعد الجنسيات في الأسواق العالمية. ٨. عدم توافر مكاتب تسويقية خارجية في العديد من الدول الأوروبية والأفريقية. ٩. ندرة القدر الكافي من الدراسات الخاصة بالمستهلك في الأسواق الخارجية من حيث (الدخل، الذوق، النمط الاستهلاكي). ١٠. كثرة الإجراءات الإدارية داخل المناطق الجمركية (مطارات – موانئ بحرية) مع ضعف مستوى الخدمات المباشرة والغير مباشرة المقدمة. ١١. عدم فعالية وأدوار الهيئات والمؤسسات الخاصة بتنمية الصادرات وتشجيعها (البنك المصري لتنمية الصادرات، هيئة تنمية الصادرات). ١٢. تعدد مصادر المعلومات واختلافها في كثير من الأحيان مما يعيق المصدر عن رسم سياسته الإنتاجية والتصديرية بشكل دقيق. ١٣. ضعف القدرة التنافسية لكثير من الصناعات التصديرية وذلك لانخفاض الإنتاجية وزيادة الفاقد وانخفاض كفاءة العاملين عدم وجود خطط تسويقية محددة لأنواع الصادرات المختلفة (زراعية – صناعية، أو خدمات). ١٤. البيروقراطية وغياب التنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة المؤسسية المسئولة عن التصدير في مصر مما يؤدى إلى تداخل الاختصاصات فيما بينها والقصور في كفاءة أداءها. ١٥. قلة الأجهزة اللازمة لتمويل الصادرات رغم إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات إلا أن موارده لم تمكنه من القيام بالدور المنوط به بالدرجة المطلوبة.	حيث تعجز الإيرادات من النقد الأجنبي من الصادرات عن تغطية احتياجات الواردات من الخارج. ٤. عوائق بيروقراطية، تتمثل في أساليب فحص معقدة، وإجراءات جمركية بطيئة وانعدام الشفافية في الإعلان عن الإجراءات والآليات ونظم التقييم. ٥. صعوبة النقل الداخلي، نتيجة لارتفاع الأسعار غير المبرر، وعدم التزام شركات النقل بالقواعد والقوانين ومواعيد الشحن، وتواضع قدرة الخطوط الملاحية. ٦. عوائق في تجارة الخدمات، مثل قيام الحكومة بوضع حد أقصى لقيمة رأس المال لشركة مشتركة للحد من النفاذ للأسواق. ٧. ضعف مرونة الطلب العالمي على الصادرات من المواد الخام. ضعف مرونة العرض من الإنتاج المحلي. ٨. ضعف دراسات الأسواق العالمية، وضعف أساليب الترويج. ٩. ضرورية الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. ١٠. ارتفاع نسبة التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: د./ حسين صالح تطور التجارة الخارجية، ٢٠١٩، د. إجلال راتب، تنمية الصادرات المصرية، ٢٠١٩.

٤. تطور الاحتياطي الأجنبي في مصر:

- أن صافي الاحتياطيات قد سجل حوالي (٣٥,٢) مليار دولار في نهاية يونيو (٢٠١٠)، وانخفض إلى (٢٦,٦) مليار دولار في نهاية يونيو (٢٠١١)، بمعدل انخفاض حوالي (٢٤,٥%)، نتيجة للأحداث السياسية التي أدت إلى تراجع عائدات السياحة بمعدل (٤٧,٥%)، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر ليسجل لأول مرة رقما سالباً (٦٥ مليار دولار)، وشهدت استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج بلغ ٧,١ مليار دولار، (البنك المركزي المصري، (التقرير السنوي ٢٠١١،٢٠١٠، ص ٣١).
- وواصل صافي الاحتياطيات انخفاضه خلال الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث سجل ١٥,٥، و١٤,٩ مليار دولار على الترتيب.
- ويلاحظ ارتفاع صافي الاحتياطيات في السنوات الأربع الأخيرة، حيث ارتفع من ١٦,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٤ إلى ٤٤,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨، (بزيادة تقدر بحوالي ١٦٥,٣%)، (باستثناء الانخفاض النسبي الذي حدث في يونيو ٢٠١٦، حيث انخفض صافي الاحتياطيات بنسبة ١٢%، مقارنة بيونيو ٢٠١٥).
- وتجدر الإشارة إلى أن معظم الزيادة التي تحققت في احتياطيات مصر الدولية في السنوات الأربع (٢٠١٤-٢٠١٨)، قد تحققت في الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية، أما باقي مكونات الاحتياطي فكانت في انخفاض نسبى أو مستقرة خلال هذه الفترة.
- ويثير هذا الوضع تساؤلاً هاما وهو: ما هي مصادر الوفرة التي تحققت في رصيد العملات الأجنبية بالاحتياطيات الدولية ومكنت السلطة النقدية من تراكمها على هذا النحو المرتفع؟
- وللإجابة على هذا التساؤل قد يكون من المفيد تتبع مؤشرات أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر منذ يونيو٢٠١٤، (وفقاً لأحدث بيانات متاحة).
- ويتضح من تطور الصادرات كما ذكر سالفاً، أن هناك انخفاضا نسبيا في كل من حصيلة الصادرات السلعية (بما فيها البترولية)، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦). وارتفاعهما في يونيو ٢٠١٧، بحوالي ٣ مليار دولار و٠,٤ مليار دولار على الترتيب، أما الإيرادات السياحية فتأرجحت ما بين الارتفاع والانخفاض الطفيف واستقرت عند ٤,٤ مليار دولار في يونيو ٢٠١٧، وكانت إيرادات قناة السويس شبه مستقرة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، عند ٥,٤ مليار دولار، وانخفضت بحوالي ٠,٢ مليار دولار في ٢٠١٧، كما تراجع صافي تدفقات التحويلات الرسمية تراجعا مستمراً خلال السنوات الثلاث السابقة إلا أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفع من ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٧,٩ مليار دولار في ٢٠١٧.
- وبناءً على ما سبق، من الصعب القول بأن مصادر النقد الأجنبي الموضحة بعالية قد حققت فائضا في سوق الصرف الأجنبي لكي يشتريه البنك المركزي ليتمكن من زيادة حجم الاحتياطيات الدولية على النحو الموضح بعالية.
- من خلال تتبع أهم مصادر النقد الأجنبي الموضحة بعالية، وكذلك تتبع حجم الدين الخارجي من قروض وسندات دولاريه، فمن المرجح أن الجانب الأكبر من رصيد العملات الأجنبية في يونيو٢٠١٨ قد جاء نتيجة لتراكم الاقتراض الخارجي، وطرح سندات دولاريه للبيع خارج البلاد حيث ارتفع الدين الخارجي من ٤٦,١ مليار دولار في يونيو ٢٠١٤ إلى ٨٢,٩ مليار دولار في الربع الثاني ٢٠١٨/١٧، بزيادة قدرها ٣٦,٨ مليار دولار، (بنسبة ٧٩,٨%) خلال تلك الفترة. كما هو موضح بالشكل الآتي:

شكل رقم (١٢)

مراحل تطور الدين الخارجي خلال السنوات العشر الماضية

- قفز الدَّين الخارجي إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، ويشكل ذلك عبئًا على الاقتصاد المصري الذي يعاني عجزًا في الموارد الدولارية، وبلغ رصيد الدَّين الخارجي ما يقرب من ١٠٩ مليارات دولار (يونيو ٢٠١٩)، وزاد الدَّين الخارجي في مصر بمعدل ١٧٪ خلال عام ٢٠١٨، ما جعلها أسرع دول المنطقة نموًّا من حيث الدَّين الخارجي، بحسب البنك الدولي. وحافظت على نفس المعدل المرتفع هذا العام، مع زيادة طفيفة ليبلغ ١٧,٤٪، أي أكثر من ثلاثة أضعاف النمو في الناتج المحلي ويضاف إلى هذا الدَّين الخارجي ما يقدر بحوالي ٢٥,٥ مليار دولار، ما يسمى بالأموال الساخنة، أي قيمة أذون الخزانة (قروض تستحق خلال فترة أقل من سنة)، التي اشتراها الأجانب وذلك وفقًا لبيانات مارس ٢٠١٩.
- نخلص مما سبق إلى أن ارتفاع الاحتياطيات الحالية بقروض وسندات دولاريه جديدة، قد يدخل مصر في دوامة اقتراض جديد لسد دين أوسد عجز طارئ، وبالتالي تتراكم الديون وتتراكم أسعار فائدتها، ومع ارتفاع أسعار الفائدة قد تضطر الدولة إلى الاقتراض من جديد أو طرح سندات دولاريه من جديد، وهكذا (تأتى السيولة المقترضة في درجة أدني مقارنة بالسيولة المملوكة، نظراً لما يترتب عليها من شروط واعتبارات مختلفة، حيث تكون هذه القروض واجبة السداد خلال فترة معينة أو عند تاريخ محدد وتتحمل الدولة عبئا وهو سعر الفائدة، ومن الخطورة ربط تنفيذ قرارات اقتصادية مصيرية بإمكانية الحصول على تلك السيولة، لأنها ببساطة واجبة السداد، لذا لا تستطيع إنقاذ الدولة وقت الأزمات. (سلسلة كراسات السياسات، نحو إدارة فعالة للاحتياطيات الدولية في مصر، معهد التخطيط القومي، عدد رقم ٨، يونيو ٢٠١٨).

٥. تأثير فيروس كرونا (Covid ١٩)، على الصادرات والواردات في مصر:

أن انتشار فيروس "كورونا" قد يؤدي إلى اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد وأن المصنعين قد يعانوا، وربما يجدون صعوبة في توفير بعض مكونات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة في إيجاد البديل، في حين قد يواجه الموردون صعوبات في التوريد، وأهم قنوات انتقال الأزمة إلى الاقتصاد المصري، في محاولة لاستقراء أثرها: الواردات السلعية، يؤثر هيكل الواردات المصرية من الصين على انخفاض مرونة الطلب على هذه الواردات، حيث تمثل الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة نحو ٨٠% من حجم الواردات، ومن ثم هناك صعوبة في ترشيدها أو إحلالها بالإنتاج المحلي على الأقل في الأجل القصير، وبمرور الوقت وانخفاض المخزون من الخامات لدى المصانع والشركات يجب البحث عن أسواق بديلة، ومن ثم قد تكون هذه فرصة سانحة للمنتج المحلي في الإحلال محل الواردات، ومن ناحية أخرى هناك فرصة أكبر للصادرات المصرية للنفاذ إلي أسواق تصديرية جديدة في ظل تراجع الصادرات الصينية إليها.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١. كشفت الدراسة، أن سعر الصرف أثر فعلاً على الصادرات والواردات ولكن ليس بالكفاءة المطلوبة، وذلك لان سعر الصرف ليس العامل الوحيد المؤثر في الصادرات والواردات، ولكن يوجد عدة عوامل أخرى تؤثر بجانب سعر الصرف مثل:

- مرونة جهاز الإنتاج لتنمية الصادرات الإنتاج (الزراعي والصناعي والخدمات .....أخرى).
- طلب السوق العالمي على المنتج المصري.
- السعة السوقية العالمية، وجودة المنتج، والعلاقات مع دول العالم.
- العوامل الاجتماعية الداخلية والخارجية مثل (ذوق المستهلك المصري وذوق المستهلك الأجنبي).
- العوامل السياسة من ضمنها فيروس كرونا (Covid١٩)، من الملاحظ أن الأحداث العالمية المتعلقة بفيروس كرونا والمنتشرة في جميع أنحاء العالم أثرت على حركة الصادرات وحركة الواردات، وذلك بسبب وقف وسائل النقل الجوي والبحري والبري، وإيقاف وسائل الاتصال ووسائل التسويق.
- أن التخفيض في قيمة العملة المحلية وحده لم يؤد إلى زيادة الصادرات وذلك لضعف مرونة الهيكل الإنتاجي المصري، ولحدة المنافسة في الأسواق الأجنبية.

٢. أن هناك توافق بين أهداف الإصلاح الاقتصادي المصري، وأهداف الإصلاح لصندوق النقد الدولي، وهو أن يكون سعر الصرف معبراً عن قيمته الحقيقية، وبناء عليه تم رفع سعر الصرف بعد ما كان قيمته ٨ جنيه للدولار، أصبح قيمته ١٨,٥ جنيه لكل دولار أمريكي.

٣. كما تبين أن تقلبات سعر الصرف تمثل نسبة كبيرة من التغيرات في قيمة الصادرات والواردات مما يؤثر على الميزان التجاري.

٤. من الجدير بالذكر أن إيرادات النفط لها وزن كبير في التجارة الخارجية، وأن إيرادات النفط متذبذبة وبخاصة في الفترة الحالية حيث وصل سعر النفط الي ٢٠ دولار للبرميل، وهذا يؤثر في اتجاهين، اتجاهات الإيرادات، حيث أن مصر تصدر حاليا الغاز، وفى نفس الوقت يؤثر في الواردات حيث يتم استيراد مواد بترولية، إذا يوجد تأثير في الصادرات والواردات، كذلك يؤثر في الموازنة العامة للدولة، سعر برميل النفط عام ٢٠١٨ كان ٦٧ دولار للبرميل، وتم تقديره في موازنة عام ٢٠١٩ بقيمة ٦١ دولار للبرميل مع أن السعر في السوق ٢٠ دولار للبرميل، وبناء على ذلك فأن الإيرادات النفطية تؤثر على الصادرات والواردات والموازنة العامة للدولة.

الإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى خطة طويلة المدى، وتأثير سعر الصرف يحتاج لأكثر من ثلاث سنوات بعد تحريره، ونتوقع أن يكون هناك المزيد من الآثار الإيجابية لهذا القرار لعدة سنوات قادمة بسبب خطوات الإصلاح الاقتصادي التي

تسير فيها مصر، وعليه نوصي بالتنسيق في البيانات بين البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجهات التابعة لوزارة التجارة والصناعة.

ثانياً: التوصيات

١. إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي للدولة والاهتمام بالإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري والخدمات، وخاصة في المناطق العمرانية الجديدة لسد عجز السلع والمنتجات الاستهلاكية والتصديرية.
٢. إعداد استراتيجية لتنمية الصادرات في مصر، وكذلك إعداد استراتيجية لترشيد الواردات في مصر.
٣. العمل على ربط الجنيه المصري بسلة من العملات وخاصة لأهم الشركاء التجاريين بهدف تخفيف حدة تأثير التقلبات الحادة في أسعار صرف بعضها وتوزيع المخاطر لتوزيع حدتها.
٤. توفير تمويل المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية القادرة على النهوض بالقطاعات الإنتاجية مما يحقق زيادة قيمة الصادرات.
٥. تدعيم القطاعات الإنتاجية في مصر بهدف تقليل الاعتماد على الخارج في إشباع الطلب المحلى.
٦. تفعيل سياسة الإعفاءات والرسوم والضريبة الجمركية لتحفيز الاستثمار في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي والصناعي وغيرها والاعتماد قدر الإمكان على الموارد المحلية.
٧. إعادة النظر للتعريفة الجمركية على الواردات المصرية من الخارج، للحد من استيراد سلع ترفيهية وهامشية تمثل استنزافاً للنقد الأجنبي في مصر.
٨. تأهيل جهاز إنتاجي متطور ومنسجم ومتناسق مع مواردنا المادية والبشرية، مما يساعد على منع تدفق الفائض الاقتصادي للخارج من خلال استيراد المتطلبات السلعية والخدمية المتزايدة والتي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الإنتاج الحقيقي الغير نفطي.
٩. تدعيم القطاعات السلعية والخدمية بكافة الوسائل مما يؤدى إلى زيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل القومي وبالتالي يقل الطلب على الاستيراد بسبب زيادة الإنتاج المحلى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية.
١٠. تتخصص الأقاليم في مصر في السلع والخدمات التي لها فيها ميزة نسبية تساعد على زيادة الصادرات وتحد من الواردات.
١١. الاهتمام بالتعليم الفني واستحداث مدارس ومعاهد فنية مؤهلة لسوق العمل تتناسب مع أنواع الصناعات التي تسعى مصر لتوطينها وتحقيق ميزة تنافسية بها.
١٢. تطوير منظومة النقل البري والنقل عبر السكك الحديدية من المصانع حتى المنافذ الجمركية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

الرسائل والأبحاث

١. د. أحمد رشاد الشربيني، (٢٠١٨) سلسلة كراسات السياسات، نحو إدارة فعالة للاحتياطيات الدولية في مصر، معهد التخطيط القومي، عدد رقم ٨.

٢. أحمد محمد عوين، إبراهيم عبد العزيز زيد (٢٠١٣): جودة البحث العلمي الأخلاقيات – المنهجية – الإشراف – كتابة الرسائل والبحوث العلمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. ص ٢٨،٢٩.

٣. أشرف لطفي السيد (٢٠١٢) – تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في جمهورية مصر العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية التجارة جامعه طنطا.

٤. الحديدي، الشيماء وآخرون (٢٠١٧) – أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي، مصر.

٥. العبيدي عبد الله، المشهدانى فرحان (٢٠٠١٣) – النقود والمصارف، الأردن، دار الأيام.

٦. اليامنة الداوي (٢٠١٦) – أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٤)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٧. الهنداوي عماد (٢٠١١) – علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، بحث مقدم لنيل رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

٨. أمنية حلمي (٢٠١٥) – تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، www.eces.org.eg.

٩. جابر بسيوني وممدوح البدري (٢٠٠٩) – أثر تغير سعر الصرف على أسعار أهم السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية " – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين.

١٠. د. حسين صالح: تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز وسياسات مواجهته، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم٧ معهد التخطيط القومي، القاهرة

١١. د. حسين صالح، (١٩٩٥) – تطور الصادرات السلعية المصرية، وتحليل العوامل المسئولة عنها وسياسات تنميتها، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٤ معهد التخطيط القومي، القاهرة.

١٢. د. حسين صالح، (١٩٩٤) اتجاهات الواردات السلعية في مصر، في السنوات ١٩٨٤/٨١-١٩٩٤/٩٣، مذكرة خارجية رقم ١٥٧٩، معهد التخطيط القومي القاهرة.

١٣. د. حسين صالح، (٢٠١٦) التغير في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

١٤. خالد عبد الوهاب البنداري الباجورى (٢٠١٦) – تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

١٥. دوحة سلمى (٢٠١٥) – أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
١٦. زاهر عبد الحليم خضر (٢٠١٤) – تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
١٧. سامية عمار (٢٠١٠) – تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد السادس عشر.
١٨. سعيد على عبد العزيز (٢٠١١) – محمد فوزي، أبو السعود – العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر دراسة تحليلية قياسية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية.
١٩. أ.د. سيد طه بدوي، (٢٠٠٩)، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٧٠.
٢٠. أ.د. سيد طه بدوي، (٢٠٠٨)، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، (القاهرة، ص ٢٩.
٢١. صبحي حسون الساعدي (٢٠٠١) – أياد حماد عبد – أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد ٤ العدد ٧، ٨٦-٨٧، ٢٠٠١.
٢٢. أ.د/ صفوت عبد السلام، (٢٠١٤)، الإصلاح الاقتصادي وأثره على مناخ الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، ص ١٦ وما بعدها.
٢٣. أ. د/ عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الثاني.. التحليل الاقتصادي الجزئي، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص ٢٤،٢٥.
٢٤. عبد اللطيف أحمد (٢٠١٧) تقلبات سعر صرف الدولار، دار التعليم العالي.
٢٥. عبد الحميد الشورى، التجارة الدولة، طبعة أكاديمية الشرطة، ط ٢٠١٦، ص ٢١٧.
٢٦. أ. غازي محمد صلاح، العولمة وتأثيرها على الفقر والتنمية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ط٢٠١٤، ص ٧١.
٢٧. فوزية، صالحي (٢٠١٦) -انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلى على (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠١٥،٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير.
٢٨. قابيل، وماجد عبد العظيم (٢٠١٧) – أثر تعويم الجنيه المصري على أداء التجارة الخارجية: الصادرات والواردات المصرية، كنموذج للقياس للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦/٢٠١٧)، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع
٢٩. أ.د / ماجدة شلبي، التنمية الاقتصادية، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر، ص١٤،١٣.
٣٠. ماهر حسن (٢٠١٨) – "تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر" للفترة (١٩٧٠-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر– غزة.
٣١. د/ محمد عبد العظيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص ١٢٣.

٣٢. محمود عبد السلام، وهدى عبد الحليم (٢٠١٩) – أثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية" للفترة (٢٠٠٧– ٢٠١٨)، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم.

الدوريات

الغزالي، محمد عيسى،" سياسات أسعار الصرف"، سلسة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الـ عدد٢٣، ٢٠٠٣.

المقالات

سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد ٢٤، ٢٠١٠.

التقارير

- البنك المركزي المصري، (تقارير مختلفة).
- البنك المركزي المصري، بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية، نشرة إحصائية شهرية، (أعداد مختلفة).
- وزارة التجارة والصناعة، تقرير بعنوان "اتجاهات الصادرات المصرية خلال الفترة يناير/مارس٢٠١٧ مقارنة بالفترة يناير/مارس٢٠١٦"، العدد ١، مايو ٢٠١٧.
- وزارة المالية.
- وزارة التخطيط.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

١. Ahmed, Khalil & Qasim, Muhammad, Impact of Exchange Rate on Exports in Case of Pakistan, Bulletin of Business and Economics, ٢٠١٧.
٢. Bazargan, Bahare & Lotfalipour, Mohammad Reza, The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade Balance of Iran, Ferdowsi University of Mashhad, Iran,٢٠١٤.
٣. Ayen,(٢٠١٤), The Effect of Currency Devaluation on Output: The Case of Ethiopian Economy, Journal of economics and international finance, Jimma University, pp.I-٩.
٤. Variables in Nigeria, Lagos State University, ٢٠١٣.
٥. Bristy, Humyra Jabeen, Exchange Rate Volatility and Export of Bangladesh, International Review of Business Research Papers, ٢٠١٣.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

البنك المركزي المصري، الموقع الالكتروني:http://www.cbe.org.eg

قاعدة بيانات البنك الدولي: الربط الالكتروني :http://data.albankaldawli.org

http://www.albayan.ae/economy/١١٩٤٦١٤٣٩٨٧٨٤-٢٠٠٧-١١-١٧-١,٨٠٨٧٩٤

- موقع البنك الدولي – بيانات صادرات وواردات السلع والخدمات – سنوات مختلفة

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS/coun\tries/EG?display=default

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS/countries/EG?display=graph

- الموقع الإلكتروني لبوابة مصر الرئيسية، www.idsc.gov.eg

الملاحق

المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي

رقم ٣٠٠/١٩ بيان صحفي

مصر – المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة الأداء الخامسة في ظل اتفاق ""تسهيل الصندوق الممدد

24 يوليه ٢٠١٩

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٤ يوليو ٢٠١٩ المراجعة الخامسة والأخيرة لأداء برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي يدعمه اتفاق مع الصندوق للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF). وباستكمال هذه المراجعة، يُتاح للسلطات سحب مبلغ يعادل ١،٤٣٢،٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار أمريكي). وبهذا يصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ٨،٥٩٦،٥٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١١،٩ مليار دولار أمريكي أو ٤٢٢% من حصة العضوية)، وهو المبلغ الكامل الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ١١ نوفمبر ٢٠١٦ (راجع البيان الصحفي رقم ٥٠١/١٦) لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته السلطات المصرية.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي بشأن مصر، صرح السيد ديفيد ليبتون، المدير العام بالنيابة ورئيس المجلس التنفيذي بالنيابة، بما يلي:

"نجحت مصر في استكمال البرنامج الذي يدعمه اتفاق لمدة ثلاث سنوات في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"، وحققت أهدافه الرئيسية. وقد حدث تحسن كبير في أوضاع الاقتصاد الكلي مقارنة بعام ٢٠١٦، بدعم من السلطات المصرية التي تبنت برنامجها الإصلاحي بقوة واتخذت إجراءات حاسمة مقدماً على صعيد السياسات. وقامت مصر بإصلاحات اقتصادية كلية بالغة الأهمية نجحت في تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية الكبيرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحقيق تعافٍ في النمو والتوظيف، ووضع الدين العام على مسار تنازلي واضح.

"ولا تزال السياسة النقدية مرتكزة على هدف تخفيض التضخم إلى أرقام أحادية على المدى المتوسط. ويبدو التضخم الأساسي تحت السيطرة بشكل جيد، ولكن على البنك المركزي التزام الحذر إلى أن يستقر تراجع معدل التضخم. وستظل مرونة سعر الصرف أمرا ضروريا لتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات والحفاظ على التنافسية.

"وقد تحقق الفائض الأولي المستهدف لسنة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ٢% من إجمالي الناتج المحلي، مما ساعد على ترسيخ الاتجاه التنازلي في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي. وسيكون من المهم أن تظل الفوائض الأولية عند هذا المستوى على المدى المتوسط لإبقاء الدين العام على مسار الانخفاض. وسيؤدي إلغاء معظم الدعم على الوقود، وهو دعم تنازلي، إلى تشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة، ويساعد في حماية الموازنة من التقلبات غير المتوقعة في أسعار النفط، ويفسح حيزا ماليا لتلبية احتياجات الإنفاق الاجتماعي. ومن الضروري أيضا تحسين تعبئة الإيرادات لخلق حيز للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

"ولا تزال الآفاق المتوقعة إيجابية وتتيح فرصة مواتية للتقدم في الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى خلق فرص العمل وتحقيق نمو يشمل كل شرائح المواطنين ويقوده القطاع الخاص. وقد شرعت السلطات في إصلاحات مهمة تشمل سياسة المنافسة، والمشتريات العامة، وتوزيع الأراضي الصناعية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وسيكون من الضروري مواصلة تنفيذها لضمان أن تحقق التعديلات التشريعية نتائج مؤثرة في مناخ الأعمال. ومن المهم أيضا تعميق الإصلاحات الفعالة وتوسيع نطاقها لترتكز عليها الآفاق الإيجابية للنمو والبطالة."

إدارة التواصل، صندوق النقد الدولي

قسم العلاقات الإعلامية

رندة النجار **:مسؤول الشؤون الصحفية**

MEDIA@IMF.ORG :بريد إلكتروني+1 202 623-7100 **:هاتف**